

مسألة في معرفة الله هل هي

فطرية أم كسبية ؟

والتقليد فيها

وفي أصول الدين

للعلامة الشيخ حسين بن الشيخ

محمد آل عصفور الدرازي

البحراني المتوفى سنة ١٢١٦هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

\* **تسوية واعتذار:** كُتِبَ قد أحققنا هذه الترجمة برسالة المنع من بيع الأشراف ، ومع أن تلك الرسالة قد رُوِّجَتْ بعناية والحمد لله — وهذا ما يُهَوِّنُ الخطب — ؛ لكن للأسف لم يسعفنا الوقت لمراجعة الترجمة ؛ نظراً لقرب ذكرى وفاة المُصنّف ؛ وإلحاح السَّاعين في طبعها بالتعجيل في إتمامها. وبعد طبعها قُمْنَا بمراجعتها ؛ وتبين حدوثُ أخطاءٍ فيها ؛ وقد بذلنا جهدنا في تصويب تلك الأخطاء ؛ كما أننا استبعدنا كتاب ( الثفحات العصفورية ) من مُصنّفات المُصنّف ، وكان إلحاقاً بِمُصنّفاتِهِ — فيما سَبَقَ — استناداً إلى أن هناك مَنْ نسبهُ إليه ؛ إلا أننا وَقَفْنَا أخيراً على نسخةٍ منه وقمنا بمراجعة النسخة — والغريب أنّه كُتِبَ عليها اسمُ المُصنّف ظناً أنّه مُصنّفُها — ؛ وقد ثبت لنا يقيناً بقرائن عدّة — ليسَ هذا مجالُ ذكرها — أن هذا الكتاب ليسَ للمُصنّف ؛ بل تبين أن تاريخ تأليفه متأخّر عن تاريخ وفاة المُصنّف . وعقارنهِ مع مُزيلِ الشُّبُهات لحفيد المُترجم الشيخ خلف بن الشيخ عبدِ عليّ عند تناول مسألة تقليد الكُتِبِ ابتداءً ومناقشة أدلّة المانعين ورَدّها وبيان مختاره في المسألة ؛ نستشفُّ أن مُؤلّفَهما واحدٌ ، والله أعلم .

**\* نسبه :**

هو الشيخ حسين بن الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم ابن الحاج أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور بن أحمد بن عبد الحسين بن عطية بن شيبه ابن الأمير هلال ابن الأمير موسى ابن الأمير حسين ابن الأمير مانع ابن الأمير عصفور ابن الأمير راشد بن عميرة بن سنان بن غفيلة بن شبانة بن عامر بن عوف بن مالك بن عوف بن عامر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ابن معاوية بن بكر بن هوازن بن سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن عيلان ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان جد النبي الأكرم - صلى الله عليه وآله - .

**\* مولده :**

وُلِدَ في قرية اللّراز في سنة ١١٤٧هـ ، ولم نقف على تاريخ اليوم والشهر .

**\* والدته وجدّه لأمه :**

والدته هي كريمة المحقق البحرينى الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي المتوفى سنة ١١٢١هـ ؛ المدفون في قرية الماحوز في مقبرة الشيخ ميثم بن المعلّى جدّ الفيلسوف المشهور الشيخ ميثم بن عليّ البحرانيّ ، وهذا الشيخ قد انتهت إليه رئاسة البحرين بعد وفاة السيّد هاشم الكتكائنيّ البحرانيّ . له مصنفات تزيد على المئة من أشهرها : بُلغة المُحدّثين ، ومعراج الكمال في الرجال ، والعشرة الكاملة .

**\* جدّه لأبيه :**

الشيخ أحمد ؛ وقد كان من تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي ، وله الرواية عنه . وهو أحد مشايخ الشيخ عبد الله السماهيجي رواية وقراءة ؛ وقد أثنى عليه في إجازته الكبيرة للشيخ ناصر الجارودي . من تصانيفه : رسالة في بيان القول بحياة

الأموات بعد الموت ، ورسالة في الجزء الذي لا يتجزأ ، ورسالة في الأذان ، ورسالة الجوهر والعرض ، ورسالة الاستثنائية في الإقرار ، وشرح الحمدية لشيخه الماحوزي . انتقل إلى القطيف بعد واقعة الخوارج على البحرين ، وتوفي بها سنة ١١٣١ هـ ، ودُفن في مقبرتها الحباكة .

### \* مشايخه :

١- والده الشيخ محمد ؛ وفي كنفه ترعرع ، وعليه قرأ علوم العربية وعلوم الشريعة في قرية الثراز ، وله الرواية عنه . وقد ولد الشيخ محمد سنة ١١١٢ هـ ، وتوفي سنة ١١٨٢ هـ ، ودُفن في قرية الثراز . له عدة مؤلفات أشهرها : مرآة الأخبار في أحكام الأسفار ، وله رسالة في وجوب الجهر بالتسبيح في أخيرتي الرباعية ، وله تسميم كتاب الأسفار للشيخ حسن الدمستاني ، وكتاب كبير في وفاة أمير المؤمنين - عليه السلام - ، وغيرها .

٢- عمه الشيخ يوسف صاحب الحقائق : من مشايخه قراءة ورواية ، وله ولاين عمه الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي كُتِبَ الإجازة الكبيرة المعروفة بـ ( لؤلؤة البحرين ) ، كما أجازة بجازة صغيرة أيضاً ، وهذا الشيخ وكتابه الحقائق الناضرة قد بلغا في الشهرة الغاية . له من الثصانيف أيضاً : الدرر النجفية ، والشهاب الثاقب في بيان معنى التائب ، وسلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد ، وجلس الحاضر وأنيس المسافر الجاري مجرى الكشكول . توفي سنة ١١٨٦ هـ في كربلاء العلوى بعد أن حط رحاله فيها ما يقرب من العشرين سنة ، ودُفن في الصحن الحسيني بالقرب من الشهداء ، وقد أوصى بكتبه للمترجم ؛ ولذا قلم بتممة الحقائق .

٣- عمه لأبيه ووالد زوجته الشيخ عبد علي ؛ وهو أيضاً من مشايخه قراءة ورواية .

لَهُ تصانيفُ أشهرُها : إحياءُ معالمِ الشيعةِ بأخبارِ الشريعةِ في الفقه ، ولهُ رسالةٌ في النقيّةِ ، ورسالةٌ في الإرث ، وكتابٌ في مناسكِ الحج ، ورسالةٌ في وجوبِ الجهرِ بالتسبيحِ في أخيرَتَيِ الرُّباعيَّةِ ، وغيرها .

### \* تلامذتهُ والمجازون منه :

- ١- ابنهُ الشَّيْخُ أحمدُ ؛ وهو من المُجَازينِ مِنْ أَبِيهِ .
- ٢- ابنهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ ، وهو الولدُ الأكبرُ من أبنائه المترجم ، وذكرَ التَّاجِرُ في منتظمِهِ تلمذهُ على أَبِيهِ . تُوفِّيَ بعدَ أَبِيهِ في سَنَةِ استشهادهِ ( ١٢١٦ هـ ) .
- ٣- ابنهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرُّضا .
- ٤- ابنهُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
- ٥- ابنهُ الشَّيْخُ عَبْدُ عَلِيٍّ ؛ ولهُ الروايةُ عَنْهُ . تُوفِّيَ في حَيَاةِ أَبِيهِ سَنَةَ ١٢٠٨ هـ
- ٦- ابنهُ الشَّيْخُ عَلِيٌّ ؛ تُوفِّيَ - أيضاً - في حَيَاةِ أَبِيهِ في رَجَبٍ مِنْ سَنَةِ ١٢٠٨ هـ - على ما ذكرَهُ الشَّيْخُ مرزوقُ الشُّويكيُّ في الدررِ البهيَّةِ - .
- ٧- أخوه الشَّيْخُ أحمدُ ابنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ .
- ٨- ابنهُ الشَّيْخُ حسنٌ ؛ فقد صرَّحَ في إجازتِهِ للشَّيْخِ أَبِي الحسنِ عَبْدِ الصَّاحبِ الدَّواني أَنَّهُ مجازٌ مِنْ أَبِيهِ ويروي عَنْهُ . استقرَّ بعدَ وفاةِ أَبِيهِ في يوسهر ؛ وانتهت إليه الرُّعامةُ فيها وما حولَها مِنْ الأطرافِ ؛ وهو من أبرزِ أبنائه المترجمِ عِلْماً وفقْهاً .
- ٩- الشَّيْخُ أحمدُ بنُ زَيْنِ الدِّينِ الأحسائيِ المُطيرِي ؛ وقد كَتَبَ لَهُ إجازةً سَنَةَ ١٢١٤ هـ ؛ وقد طُبِعَت .
- ١٠- الشَّيْخُ أحمدُ بنُ طوقِ القُطيفيِّ ؛ وهو مجازٌ مِنْهُ كما في تاريخِ البحرينِ .
- ١١- السَّيِّدُ حُسَيْنُ بنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الغُرَيْفيِّ ، كانَ لُغَوياً شاعراً ماهراً .

- ١٢- الشيخ عبد علي بن أحمد الجدةلاني
- ١٣- الشيخ عبد علي بن قضيبي الخطي؛ ولعله المشار إليه في تاريخ البحرين بالشيخ عبد علي القطيفي؛ وأنه من معاصري المترجم ومجاز منه.
- ١٤- السيد عبد القاهر بن السيد حسين التوبلي؛ وصرح صاحب اللريعة بأنه رأى إجازة مختصرة له من المترجم بخطه على بعض الكتب؛ تاريخها ٣ رجب سنة ١١٩٦هـ في آخر مزار التهذيب.
- ١٥- الشيخ عبد الله بن عباس السري صاحب المعتمد والمشهور بـ (المقلد)؛ وكان يُعبر عن المترجم في المعتمد بـ (شيخنا).
- ١٦- الشيخ عبد الله بن محمد الحجري، قال في تاريخ البحرين: ((أخذ الفقه عن علامة عصره الشيخ حسين العلامة؛ ومجاز عنه)).
- ١٧- الشيخ عبد الله بن يحيى الحكيم الجد حفصي، ذكر في تاريخ البحرين أنه أخذ الفقه عن المترجم، وتصدى لإمامة الجمعة والجماعة في قرية جد حفص بأمره، وله إجازة منه.
- ١٨- الشيخ علي بن الشيخ عبد الله بن يحيى الجد حفصي - ابن المتكلم - صاحب كتاب حياة القلوب، وله إجازة منه - كما ذكر في أنوار البدرين -.
- ١٩- الشيخ عبد المحسن اللونمي الأحساني؛ وله الرواية عنه، وقد أجازة المترجم في ٢٤ رجب من سنة ١٢٠٩هـ؛ ذكرها صاحب أنوار البدرين؛ وتوجد نسخة بخط المجيز في مكتبة إبراهيمي بكرمان.
- ٢٠- الشيخ علي ابن الشيخ حسن البلادي؛ وهو مجاز منه في الرواية عنه.
- ٢١- الشيخ علي بن عبد الله البلادي.
- ٢٢- الشيخ محمد بن إسماعيل الجد حفصي؛ أجازة المترجم بإجازة تاريخها السابع

من شوال من سنة ١٢١٠هـ .

٢٣ - الشيخ محمد بن خلف السري؛ وقد ذكر البلادي في أنواره أن المترجم من مشايخه؛ وهو مجاز منه .

٢٤ - الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله الشويكي النعيمي الإصبعي؛ وهو مجاز منه؛ وكان هو وابنه الشيخ مرزوق ملازمين للمترجم؛ والكثير من مصنفاته بخطيهما .

٢٥ - الشيخ محمد علي بن علي بن غانم القطري البلادي، وله إجازة منه - كما ذكر البلادي في أنواره -، وكان يكثر النقل عن المترجم؛ ويعبر عنه بـ ( شيخنا ) .

٢٦ - الشيخ مرزوق ابن الشيخ محمد الشويكي النعيمي الإصبعي؛ وله الإجازة عنه، وذكر في كتابه الدرر البهية أنه لازم المترجم من سنة ١٢٠٨هـ إلى سنة ١٢١٤هـ؛ وبالتماسه ألف كتاب الأنوار اللوامع، وله من المترجم ثلاث إجازات؛ إجازة متوسطة تاريخها ٢١ ربيع الأول من سنة ١٢١٤هـ؛ طبعت ضمن بعض الكتب، وإجازة مختصرة على ظهر كتاب الأنوار الوضيئة في شرح الأحكام الرضوية؛ كانت عند الشيخ البلادي صاحب أنوار البلدين، وأبيات كتبها على ظهر المجلد الأول ضمنها المترجم إجازة له .

٢٧ - الشيخ موسى ابن الشيخ محمد ابن الشيخ يوسف آل عصفور حفيد صاحب الحقائق، قرأ عليه نبذة من التهذيب؛ كما ذكر المترجم في إجازته له؛ وتاريخ هذه الإجازة التي كتبها له سنة ١٢١٤هـ .

٢٨ - الميرزا زين العابدين الخوانساري الأصفهاني، أجازته في سفره للحج؛ ذكر ذلك الميرزا محمد علي معلم الحبيب آبادي في مكارم الآثار .

ويوجد غيرهم؛ اختلف في تلميذهم على المترجم؛ أعرضنا عن ذكرهم .

## \* مكانته العلمية وما قيل فيه :

بعد وفاة أبيه انتهت إليه الرعامة الدنيئة في البحرين ، وتصلّى لمنصب الإفتاء والتدريس ؛ وحطّت في رحال مجلس درسيه العلهمة ؛ وانتشرت فتاواه وطبقت الآفاق ، وغت مرجعيتُهُ حتّى جاوزت البحرين إلى بلدان الخليج العربي وإيران والعراق ؛ وما زال إلى اليوم من يُقلّده رغم مضي أكثر من قرنين على وفاته .

وبالإضافة إلى منصب التدريس والإفتاء قلم بمنصب القضاء والأمور الحسينية . وكان كثير التصنيف ؛ فخلّف العديد من المصنّفات في مختلف العلوم ، وكان يمتلك قوّة حافظيّة ؛ ميّزته بميزة فريدة ؛ وهي إملأؤه تصانيفه على تلامذته اعتماداً على حفظه وذاكرته ؛ وفي إملأؤه كتاب النّفحة القدسيّة على تلميذه الشّويكي في ثلاثة أيّام شاهدٌ صدق وخيرُ مثال .

وقلّ أن يخلو كتاب ترجمة ترجم لعلمه الشيعة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من ذكره ؛ والثّله عليه والإشادة بعلو كعبه في المعقول والمنقول ، وسُمّو درجته في الفقه والحديث والأصول - أصول الدّين - ؛ وإليك بعض ما قيل فيه :

١- قال الشيخ عليّ البلادي في أنوار البدرين : (( العلامة الفاضل ، الفهامة الكامل ؛ خاتمة الحفاظ والمحدثين ؛ وبقية العلماء الراسخين الأخباريين ، الفقيه الثّيب )) ، وقال : (( كان رحمه الله - من العلماء الربّانيين ، والفضلاء المتّبعين ، والحفاظ الماهرين ؛ من أجلّة متأخري المتأخّرين ، وأساطين المذهب والدّين ؛ بل عدّه بعض العلماء الكبار من المجدّدين للمذهب على رأس ألف ومئتين )) .

٢- قال الشيخ آغا بزرك الطهراني في الكرام البرّة : (( من كبار علماء عصره ومشاهيرهم )) ، وقال : (( كان زعيم الفرقة الأخباريّة في عصره ، وشيخها المقدّم ، وعلامتها الجليل ، وكان من المصنّفين المكثّرين المتبحّرين في الفقه والأصول والحديث وغيرها ، وهو



أحد شيوخ الإجازة لجمع من المتأخرين )) .

٣ - قَالَ الشَّيْخُ عَبَّاسُ الْقُمِّيُّ فِي الْفَوَائِدِ الرُّضَوِيَّةِ : (( وَكَانَ شَيْخَ الْأَخْبَارِيَّةِ فِي عَصْرِهِ ، وَعَلَامَتَهُمْ فِي وَجْهِهِ ، مُتَّبِعاً فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ ، طَوِيلَ الْبَاعِ ، كَثِيرَ الْأَطْلَاعِ ، مَعْرُوفاً بِكَثْرَةِ الْحَافِظَةِ )) .

٤ - وَقَالَ الشَّيْخُ مَرْزُوقُ الشُّوَيْكِيِّ فِي الثَّرَرِ الْبَهِيِّ : « هَذَا الشَّيْخُ أَجَلُ مَنْ أَنْ يُذَكَّرَ ، وَفَضْلُهُ وَشَرَفُهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُشَهَرَ ، وَقَدْ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْإِمَامِيَّةِ ، حَيْثُ لَمْ تُسْمَعْ الْآذَانُ ، وَلَمْ يُبْصَرِ الْأَعْيَانُ مُمَثَّلَاتُهَا فِي عَصْرِهِ ، قَدْ بَلَغَ الثَّهَابَ ، وَجَازَ الْغَايَةَ . كَانَ مُحَقِّقاً ، مُدَقِّقاً ، مُصَنِّفاً ، مَاهِراً ، وَرِعاً ، زَاهِداً ، أَدِيباً » .

٥ - وَقَالَ السَّيِّدُ مُحْسِنُ الْأَمِينُ فِي أَعْيَانِ الشَّيْعَةِ : (( كَانَ شَيْخَ الْأَخْبَارِيَّةِ فِي عَصْرِهِ ، مُتَّبِعاً فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ ، طَوِيلَ الْبَاعِ ، كَثِيرَ الْأَطْلَاعِ . انْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّئَاسَةُ وَالتَّدْرِيسُ وَاجْتِمَاعُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْبِلَادِ وَبِلَادِ الْقَطِيفِ وَالْأَحْسَاءِ وَغَيْرِهَا )) .

٦ - وَقَالَ الشَّيْخُ عَمَدُ عَلِيٍّ آلِ عَصْفُورٍ فِي الدُّخَانِ : (( نَاشِرُ لَوَائِهِ التَّحْقِيقِ ، جَامِعُ مَعَانِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ ، سَيِّدُ الْمَشَايِخِ وَالْمُحَقِّقِينَ ، وَسَنَدُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ ، الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ ، وَمُجَدِّدُ الْمَذْهَبِ )) .

٧ - وَقَالَ الْمِرْزَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ النَّبِيِّ النَّيْشَابُورِيِّ الْأَخْبَارِيُّ فِي إِجَازَاتِ مَشَايِخِهِ - عِنْدَ ذِكْرِ ابْنِ الْمُتَرَجِّمِ الشَّيْخِ حَسَنِ - : (( نَجَلُ الْمَرْحُومِ الْمُرُورِ أَمِينِ الشَّرِيعَةِ ، وَمُفَخَّرِ الشَّرِيعَةِ ، سَيِّدَنَا وَأَسَاتِذَنَا )) ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : (( ابْنُ الْعَلَامَةِ الْأَوْحَدِ )) .

٨ - وَقَالَ الْإِسْكَوْرِيُّ فِي دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكُبْرَى : (( وَقَدْ عُرِفَ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَكْبَرُ لَفْقِيهِ أَخْبَارِيٍّ فِي عَصْرِهِ ، وَمَا يَصِفُهُ الْبَعْضُ بِأَنَّهُ كَانَ مُجَدِّداً لِلدِّينِ فِي مَطْلَعِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ ؛ يُؤَيِّدُ مَكَانَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ وَالْفَقْهِيَّةَ ، وَدَوْرَةَ فِي تَرْوِيجِ الدِّينِ ، وَكَانَ مُلِمّاً بِأَكْثَرِ الْعُلُومِ الْمُتَدَاوِلَةِ فِي عَصْرِهِ ؛ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَأْلِيفُهُ الْمُتَوَسَّعَةَ )) .

## \* مؤلفاته :

ويعُدُّ المترجم من المكثِّرين في التصنيف في شتى العلوم ؛ وله إجازات كثيرة - ذكرنا بعضها عند ذكر تلامذته - ؛ وهنا سندكُرُّ جُلَّ مصنَّفاتِه التي وقفنا عليها .

## أولاً : في العقائد وأصول الدين :

١. القولُ الشَّارحُ والحجَّةُ فيما وردَ ممَّن هو على العبادِ حُجَّةٌ ؛ طُبِعَ سنة ١٤٢٠ هـ بتحقيق الشيخ حسن آل عصفور ، منشورات إسماعيليان ، قم المقدَّسة . وهو يتكوَّن من مُقدِّمة في ما يجب اعتقاده ؛ وهل معرفته فطرية أم كسبية ؟ ، ومقدار ما يجب معرفته . ثم أحد عشر فصلاً أوَّلها في بيان التوحيد والاستدلال عليه ؛ وآخرها في إسمائِه وصفاتِه ، ثم اثنا عشر فصلاً في تنزيهه تعالى عن الصفات التي لا تليقُ به ، ثم فصل في تحقيق جواز البداء عليه تعالى ، ثم خاتمة في تحقيق زيادة العمر ونقصانه ، وأخيراً فصل في بيان معاني الحدوث والقلم .

أوَّلُه : (( الحمد لله الذي جعل أوَّل دينه معرفته وتوحيدَهُ ... )) وآخره : (( وجرى ذلك بسلخ شهر ربيع المولدِ عام السَّنة السَّابعة بعد المتينِ والألف من الهجرة النبوية ... )) ، وقال في بعض إجازاته : (( وستنبغُ بجزئين آخرين أحدهما في الثبوت والإمامة ، والثاني في العدل والمعاد وما يتعلق بالنشأة الآخروية )) ، وفي إجازته للشيخ مرزوق أنَّه في مجلدين ، توجدُ نسخة منه في مكتبة السيِّد المرعشيِّ بقم تحت رقم ٥٩٧٦ كُتِبَتْ في خامس ربيع الآخر من سنة ١٢٤٨ هـ ؛ وهي نسخة مجدولة جيِّلة ، ونسخة أخرى - منسوخة عن نسخة الأصل التي كانت لابن المؤلِّف - بحوزة الحاج أبي سلمان آل عصفور بقلم محمد بن إبراهيم كُتِبَتْ سنة ١٢٥٤ هـ ؛ وهي مُقابلة على الأصل ومُصحَّحة ، وقد ذكره الطهرانيُّ باسم ( القول الشَّارح ) ؛ وقال : (( صَفُّهُ لأولادِهِ )) ،

والذي يظهر من كلام الطهراني هذا ؛ وما ذكره البلادي في أنواره باسم ( الحجة لشرائط المهجة في أصول الدين والمعارف الخمس ) ؛ أنهما كتاب واحد ، والله أعلم .  
 ٢ . كشف اللثام في شرح إفهام الأنفهام في عقائد دين الإسلام ؛ شرح على رسالة « إفهام الأنفهام » أو « إعلام الأنام » للشيخ سليمان الماحوزي ، قال عنه المؤلف في إجازته للشيخ مرزوق الشويكي : (( والمن لجدي لأمي الشيخ سليمان الماحوزي ، وقد شرحته شرحاً والياً مع إيجاز عبارته )) .

٣ - محاسن الاعتقاد للمعارف الخمس واكتساب السداد : في العقائد ألفت بعد فراغه من تأليف كتابه « سداد العباد » في الاعتقادات الواجبة عيناً على المكلفين ؛ ليصير كالقائمة لذلك الكتاب ، رتبته على مقدمة وخمسة مقاصد ، وفرغ من تأليفه في ٢١ محرم من سنة ١٢١٦ هـ . أوله : (( الحمد لله الذي دل على ذاته بذاته ... )) ، وتوجد نسخة منه في مكتبة السيد محمد علي الطباطبائي القاضي التبريزي كُتبت عن نسخة بخط المؤلف في سنة ١٢٣٣ هـ ، ونسخة منه في مكتبة جامعة النجف الدينية بالنجف الأشرف تحت رقم ٣٦٥ ، كُتبت في ١١ صفر سنة ١٢٣٥ هـ ، وذكر الطهراني في اللريعة أن نسخة منه في خزينة الشيخ محمد صالح بن أحمد بن صالح آل طعان البحراني ، وكذلك رآه في خزينة السيد حسن الصدر ، وذكر أنه رآه مع مجموعة كلها بخط الشيخ محمد بن الشيخ علي حفيد المترجم كُتبت في سنة ١٢٣٥ هـ . وقد طبع مرة مستقلاً ؛ وأخرى مع السداد .

### ثانياً : في التفسير :

١ - مفاتيح الغيب والتبيان في تفسير القرآن . ذكره في أنوار البدرين .

### ثالثاً : في الحديث :

١ - العدل النواظر في متمامات كتاب النواوير . كذا وسمه المصنف في إجازته

للسُّويكي؛ وقال: (( برز منه مجلدٌ واحدٌ في كتابِ الطَّهارةِ . والتَّوَادِرِ لِلْمَلَا الكاشي ؛ بلغَ فيه إلى كمالِ علمِ الأصولِ والعقائدِ ؛ مُبرِّهناً عليه بأخبارٍ ليست في الكتبِ الأربعةِ ؛ فَجَرَيْتُ على منوالِهِ فيما برزَ منه ، نَسَّالَ اللهُ إكمالَهُ )) .

٢ — الحمائلُ ( أو الخمائلُ ) . ذَكَرَهُ الطُّهْرَانِيُّ في اللريعةِ ؛ وأشارَ بأنَّهُ في شرحِ بعضِ الأحاديثِ المتفرقةِ ، كما ذَكَرَ أَنَّهُ تَوَجَّدَ نسخةٌ مِنْهُ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ آلِ طَعْمَانَ الْبَحْرَانِيِّ بِالْبَحْرَيْنِ .

### رابعاً : أجوبة المسائل :

١ . الأَجُوبَةُ الْجَلِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْعَلِيَّةِ : أَوَّلُهَا : (( نَحْمَدُكَ يَا خَيْرَ الْمُسَوِّلِينَ عَلَى مَا أَنْعَمْتَ عَلَيْنَا بِاجَابَةِ السُّوَالِ ... )) ، وَآخِرُهَا : (( وَقَدْ جَرَّبُهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ — كَمَا سَمِعْنَاهُ مِنْهُ — ؛ فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ )) ؛ وَهِيَ أَجُوبَةٌ سَبَتْ مَسَائِلَ سَأَلَهَا السَّيِّدُ عَلِيُّ ابْنِ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّطِيفِ الْحُسَيْنِيِّ ؛ طُبِعَتْ سَنَةَ ١٤٠٩ هـ ضَمَنَ مَجْمُوعَةِ أَجُوبَةِ مَسَائِلَ ؛ وَسُمِّيَتْ بِـ ( مَجْمُوعَةِ فَتَاوَى مُتَفَرِّقَةٍ ) ؛ وَأَغْلَبُ مَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ هَلَهُ الْمَجْمُوعَةُ مُوجُودٌ عِنْدَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الْعَرِيبِيِّ .

٢ — أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ الدَّهْلَكِيَّةِ . أَوَّلُهَا : (( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَتَحَ بِالمَسَائِلِ مُغْلِقَاتِ الْأَحْكَامِ ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ )) ؛ وَهِيَ اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً ؛ خَتَمَهَا بِقَوْلِهِ : (( وَلَنَحْسِمْ أَعْتَةَ الْأَقْلَامِ عَنِ الْجُرْيِ فِي هَذَا الْجَوَابِ ؛ لِانْتِهَاءِ السُّؤَالَاتِ الْمُفْصَلَةِ فِي ذَلِكَ الْجَوَابِ )) ، وَقَدْ طُبِعَتْ ضَمَنَ ( مَجْمُوعَةِ فَتَاوَى مُتَفَرِّقَةٍ ) .

٣ — أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ الشَّيْبَرَاذِيَّةِ . ذَكَرَهَا الْبَلَادِيُّ فِي أَنْوَارِ الْبَلَدَيْنِ .

٤ — أَجُوبَةُ الْمَسَائِلِ الصَّمَدِيَّةِ . أَوَّلُهَا : (( الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَ فِي كِتَابِهِ الْمَكُونِ ... )) ، وَآخِرُهَا : (( وَجَرَى ذَلِكَ بِالْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ جُمَادَى الثَّانِيَةِ مِنْ سَنَةِ ١٢١٣ هـ ،

والحمد لله رب العالمين)). وهي أجوبة سبع مسائل سألها الشيخ عبد الصمد البحراني. وأولى هذه المسائل هي هذه المسألة التي نحن بصددِها؛ وهي المتعلقة بمعرفة الله وهل هي فطرية أم مكتسبة.

٥ - أجوبة المسائل اللطيفية : أجوبة إحدى وعشرين مسألة سألها السيد علي ابن السيد عبد اللطيف الحسيني ؛ أولها : (( الحمد لله العليُّ اللطيف ، الكاشف المحجب لسؤال السائلين بالكشف والتعريف ... )) ، وآخرها بين وقت الفراغ : « بعصر يوم السادس والعشرين من شهر شوال سنة ١٢٠٩ هـ » .

٦ - أجوبة لبعض المسائل المرسلة من القطيف في مرات متعددة . ذكرها البلادي في أنوار البرين .

٧ - أجوبة ما ورد من المسائل من بعض الإخوان . أولها : « نحمدك يا مَنْ هو فلاح السائل ونجاح المسائل ... )) ، وآخرها : (( ونسأل الله تعالى نيل الثواب الجزاء يوم القيامة )) ؛ ثم ذكر تاريخ كتابتها ؛ وأنه السادس عشر من ذي القعدة سنة ١٢٠٧ هـ ؛ وهي أجوبة ست وعشرين مسألة ، طبعت ضمن ( مجموعة فتاوى متفرقة ) .

٨ - أجوبة مسائل السائلين . أولها : (( نحمدك اللهم على ما ألهمتنا من الفروض في أجوبة مسائل السائلين )) ، وجلة في آخرها أنه كتبها سنة ١٢١٣ هـ .

٩ - أجوبة مسائل الشَّيخِ أحمد البحراني . توجد نسخة منها ضمن مجموعة تحت رقم ١٠٢٠ بمكتبة المشكاة بطهران .

١٠ - أجوبة مسائل في الطهارة والصلاة . وهي عشرون مسألة ؛ طبعت ضمن ( مجموعة فتاوى متفرقة ) ؛ وعُوتبت بـ ( مسائل أخرى ) .

١١ - أجوبة مسائل متفرقة من بعض الإخوان . وهي أجوبة تسع وعشرين مسألة ؛ طبعت ضمن ( مجموعة فتاوى متفرقة ) .

١٢ - البراهين النظرية في أجوبة المسائل البصرية . ذكرها المصنف في إجازته للشيخ مرزوق الشوكي ، وفي إجازته للشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ، وذكرها في مقدمة الأنوار اللوامع .

١٣ - جوابات المسائل . دوّنها بنفسه ، وفرغ منها سنة ١٢٠٥ هـ ، توجد نسخة منها في كتّاب السيد خليفة الأحسائي ؛ ذكر ذلك الطهراني في النريعة .

١٤ - جلاء الضمان وإزالة الحيرة عن الحائر في جواب مسائل الشيبخ حسين بن محمد باقر . ذكره المصنف في إجازته للشوكي ، وقال : (( رسالة جلاء الضمان في أجوبة الشيخ باقر )) ، ونسخة منه بخط حفيد المؤلف الشيخ محمد بن علي بن الحسين آل عصفور ، فرغ من كتابتها في ١٥ شعبان من سنة ١٢٣٤ هـ - على ما ذكره الطهراني في النريعة - .

١٥ - جملة المسائل . وهي أجوبة ثلاث مسائل ؛ وتوجد نسخة منها كتبها سالم بن سعد سريخ السيد حسين بن السيد هاشم الحسيني الهاشمي ، وفرغ منها الجمعة خامس عشر محرم سنة ١٢٨٥ هـ ، طبعت ضمن ( مجموعة فتاوى متفرقة ) .

١٦ - فخل التعريب في أجوبة مسائل السيد علي بن السيد عبد اللطيف . أولها : (( الحمد لله العلي في ارتفاعه ، اللطيف في صنعهِ وإبداعهِ ... )) ، وآخرها : (( وانتهت هذه المسائل وأجوبتها ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين )) ؛ وهي أجوبة تسع عشرة مسألة سألها السيد علي بن السيد عبد اللطيف الحسيني .

١٧ - المماسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية : أجوبة اثنتي عشرة مسألة ، والسائل هو الشيخ قاسم الواعظ الخراساني ، أولها : « نحمدك يا من جعل فتح مغلفات المسائل بمفاتيح السؤال ... » ؛ وهي مطبوعة ، توجد نسخة منها عند الشيخ عماد صالح البحراني ، ورأى الطهراني نسخة منها كتبت سنة ١٣٦٥ هـ في المشهد الرضوي من موقوفة مدرسة السبزواري .

### خامساً : الرسائل الفقهية :

١ - اهتمام الحاج (مسك الحجة الصغير) . أوله : « نحمدك اللهم يا من وفقنا للتمسك بالحجج في أداء العبادات ... » وآخره : « وكان الفراغ منه اليوم الرابع ربيع المولد سنة ١١٩٩ التاسعة والتسعين والمئة والألف من أعوامه ... » . وهو مطبوع في المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، النامة ، البحرين ، وتوجد نسخة من المنسك الكبير والمنسك الصغير في مكتبة آل عصفور في بوشهر ، وقد أشار إليهما المصنف في إجازته للشيخ مرزوق الشويكي .

٢ - إسكات أهل الإخفات وإخفات أهل الإسكات . ذكرها البلائي في أنوار البدرين ، وذكرها المصنف في كتابه الفرحة الإنسانية ؛ وذكر أنها ذهبت في بعض الوقائع إلا أنه أورد شعبة منها في كتابه السوانح النظرية ؛ وهي تتعلق بمسألة الإخفات أو الجهر في التسييح في الأخيرتين ؛ واختار الجهر بالتسييح فيهما - بالنسبة للإمام خلافاً للمشهور ؛ وأوجب الإخفات على المأموم ، وأما المفرد فمخير عنه بينهما ؛ والأحوط له استحباباً الإخفات على ما في الفرحة - ؛ وفقاً لعنه الشيخ عبد علي - . وله رسالة في ذلك أيضاً - ؛ فقد اختار الجهر بالتسييح ؛ إلا أنه جعل القراءة في الأخيرتين تبعاً للأولتين جهراً وإخفاتاً ؛ على ما نقله عنه المصنف في جواب المسألة الأولى من مسائل

فضل التعريف في أجوبة السيد علي بن السيد عبد اللطيف . وكذلك لأبيه الشيخ عماد رسالة فريدة في ذلك ؛ اختار فيها الجهر بالتسبيح مطلقاً للإمام والمنفرد ؛ وكذلك المأموم على تردّد في ذلك مع اشتراطه علم إسماع الإمام . وأما عمه الشيخ يوسف ؛ فإنه خير الإمام والمنفرد بين الجهر والإخفات ؛ مع أحوطيّة الإخفات وأفضليّة الجهر ؛ على ما نقله عنه المصنف أيضاً في جواب تلك المسألة المتقدمة .

٣ — بوهان الإشراف في المنع عن بيع الأوقاف : وهي رسالة صغيرة ؛ جمّع فيها أقوال العلماء في بيع الأوقاف ؛ واختار المنع منه مطلقاً مع استكمالهِ شرائط الصحة واللزوم . أولّها : (( الحمد لله الواقف على ما في الضمان ... )) ، وآخرها : (( وكان الفراغ من تأليفها بتاريخ اليوم الخامس عشر من جمادى الثانيّة سنة ١١٩٠ هـ )) . وقد طبع في مكتبة العزيزي بقم المقدّسة سنة ١٣٦٩ هـ في ست عشرة صفحة ؛ وتوجد نسخة منه في المكتبة الرضويّة برقم ٦٤٦٢ ، كُتبت في القرن الثالث عشر .

٤ — تحفة التجار . ألفه بالتماس من آغا عبد الحسين التاجر الشيرازي ؛ كما في فارسنامه ناصري ٢ / ١٤٠٨ .

٥ — الجنة الوقية في أحكام التقيّة . ذكرها المصنف في إجازته للشويكي ؛ وكذلك ذكرها البلادي في أنوار البدرين .

٦ — حاسمة القال والقال في تحديد المثيل . ذكرها البلادي في أنوار البدرين .

٧ — الحبوة أو رسالة في مسائل الحبوة . ذكرها المصنف في إجازته للشويكي ، وقال : (( رسالة في الحبوة وما يختص به الولد الأكبر )) .

٨ — ذريعة الهداية في بيان معاني الفاظ الصلاة . ألفها للشيخ محمد علي بن محمد



جعفر بن محمد حسين الكازروني في ١٠ جمادى الثانية ١٢١٣ هـ ، أولها : (( الحمد لله الذي جعل أسرار الصلاة في معاني ألفاظها وكلماتها )) ؛ كما في النريعة ، وتوجد نسخة منها في مكتبة السيد السيد محمد علي الطباطبائي القاضي التبريزي ، ونسخة منها في مكتبة السيد خليفة بالنجف الأشرف ضمن مجموعة دونها الشيخ محمد بن علي بن حسين العصفوري حفيد المؤلف . وهي مطبوعة .

٩ - رسائل أهل الرسالة ودلائل أهل الدلالة . تشتمل على اثنتي عشرة رسالة جامعة لجميع أحكام الفقه ، برز منها : الصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والخمس . وقال في إجازته للشيخ أحمد الأحسائي : (( نسال الله إتمامه )) ، وفي إجازته للشيخ مرزوق الشويكي : (( جمعت فيه رسائل متعددة موزعة على كتب قد انتهت فيه إلى أثناء الرسالة الحجة ، وكان مبدأ الرسائل ؛ الرسالة المسماة بـ " التفحة القدسية في الصلاة اليومية " ، وهي أصغر الرسائل )) .

١٠ - منسك الحج المتوسط .

١١ - منسك الحج الكبير . فرغ من تأليفه في ١٤ شوال سنة ١٢٠٦ هـ ؛ وقد طبع في مطبعة النادري ببمبئي سنة ١٣١٤ هـ ، وذكر الطهراني أنها عند الشيخ محمد صالح البحراني في القطيف كما حكاه هو له .

١٢ - وسيلة الأنام في أحكام الصيام . أولها : (( الحمد لله الذي فضل مداد العلماء على دماء الشهداء ... )) ، وآخرها : (( وكان الفراغ من ذلك صبح اليوم الرابع والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٠٧ ... )) ، توجد منها نسخة بخط الشيخ محمد بن عبد الله الشويكي ، وأخرى بخط ناصر بن عبد الخالق بن عبد الخضر بن جمعة بن ناصر بن علي بن نشره ؛ وتاريخ كتابتها ١٣ صفر سنة ١٢٧٥ هـ ، كذا ذكر علي

المبارك محقق طَبْعَةُ البحرين ؛ منشورات بوري .

١٣- النَفْحَةُ الْقُدْسِيَّةُ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ الْيَوْمِيَّةِ . تشتملُ على واحدٍ وثلاثينَ فصلاً في الطَّهارةِ والصَّلَاةِ . أوَّلُهَا : (( أحمَدُكَ يَا مَنْ جَعَلَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ وَالْعِبَادَاتِ الْمَوْظُفَّةِ ... )) ، وَآخِرُهَا : (( وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهَا عَصَرَ يَوْمِ الْعِشْرِينَ مِنْ صَفَرٍ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قِرَاءَةِ مَائِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - )) ؛ أَمْلَاهَا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ - مِنْ حَفْظِهِ - عَلَى كَاتِبِهَا الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الشَّوَيْكِيِّ ، وَقَالَ الشَّوَيْكِيُّ مُقَرَّضاً وَمُؤَرِّخاً لِهَذَا الْكِتَابِ :

حُبّاً نَفْحَةً قُدْسٍ لَا تُضَاهَا فِي صَلَاةٍ أَرْضَتْ الرَّبَّ الْإِلَهَا  
بَنَتْ يَوْمَيْنِ وَيَوْمَ بَرَزَتْ فِي صَدُورِ الطُّرُسِ<sup>(١)</sup> تَهْلِي مِنْ ثَلَاثَا

تُوجَدُ مِنْهَا نَسْخٌ مُتَعَدَّةٌ ؛ مِنْهَا نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ الْمَرْعَشِيِّ بِرَقْم ٢٤٧٥  
بِخَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ عَصْفُورٍ ، كَتَبَهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
٢٩ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ ١٢١٤ هـ ، وَنَسْخَةٌ مُصَحَّحَةٌ عَلَيْهَا تَعَالَيْقُ مِنَ الْكَاتِبِ ،  
وَنَسْخَةٌ فِي مَرْكَزِ الْوَرِثَاتِ الْتَّارِيخِيَّةِ فِي الْبَحْرَيْنِ بِرَقْم ٢٢٨ ، وَنَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ  
طَهْرَانَ بِرَقْم ١٠٢٠٣ ، وَنَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِ الرِّضَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِرَقْم  
١٠٣٧٤ ، وَنَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ الرَّجَّائِيِّ الْخَاصَّةِ فِي قُمْ الْمُقَدَّسَةِ . وَكَانَتْ هِيَ  
الرُّسَالَةُ الْعَمَلِيَّةُ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ قَبْلَ السَّدَادِ .

١٤- هِدَايَةُ الْعُقُولِ وَالْقُلُوبِ وَالْحَوَاسِّ إِلَى أَحْكَامِ الزُّكُوتِ وَالْأَهْمَاسِ . تُوجَدُ صُورَةٌ  
مِنْهَا فِي مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ هَاشِمِ بْنِ السَّيِّدِ عَلِيِّ الطُّوَيْلِ الْغُرَيْفِيِّ النَّعِمِيِّ ، وَكَذَلِكَ تُوجَدُ  
نَسْخَةٌ مِنْهَا بِخَطِّ نَاصِرِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ تَضُمُّ مَعَهَا وَسِيلَةَ الْأَنَامِ وَالنَّفْحَةُ الْقُدْسِيَّةُ .

(١) لِي الْمَصَابِحِ : (( الطُّرُسُ : الصُّحُفُ . وَثَلَاثَا هِيَ أَلْفٌ مُجْتَمِعَةٌ ثُمَّ مُجْتَمِعَةٌ . وَالْجَمْعُ أَطْرَاسٌ وَطُرُوسٌ )) .

## سادساً : الفقه الغنوائى العملى ( الرسالة العملية ) :

١ - سعاد العباد ورشاد العباد : قال في إجازته للشيخ مرزوق : (( في الفقه الكامل ، بلغنا فيه إلى كتاب المكاسب والبيع في مجلدين )) ؛ أوله : (( الحمد لله الذي فقّهنا في أحكامه ... )) ؛ والمطبوع منه إلى البيوع كذلك ، وطبع عدة طبعات ، وتوجد نسخة منه في مكتبة السيد محمد علي الطباطبائي التبريزي القاضي من بداية الكتاب إلى نهاية الخمس ، كتبت في سنة ١٢٣٢هـ ، ونسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر ، ونسخة من مجلدين منه في خزانة الشيخ محمد صالح البحراني ؛ كما ذكر في اللريعة . والمهم في الأمر أن صاحب اللريعة ؛ رأى نسخة منه في مكتبة السيد خليفة بخط الشيخ أحمد بن خلف بن عبد علي ؛ من مجلدين : الأول من العبادات إلى آخر الحج ، والثاني من المتاجر إلى آخر الديات ؛ وهذه المكتبة بيعت محتوياتها في المزاد بضمن بحس ؛ ولا يعلم أين هي الآن هذه النسخة التي فيها بقية السداد !! .

## سابعاً : الفقه الاستدلالي والشروح :

١ - الأبواب اللوامع في شرم مفاتيح الشرائع : شرح ممزوج كبير في أربعة عشر جزءاً على كتاب « مفاتيح الشرائع » للمولى محسن الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١هـ ، ثم كتاب الصلاة منه في سابع ذي الحجة سنة ١٢٠٩ ، والمجلد السابع في ٢٥ شعبان سنة ١٢١٤ ، والمجلد الثامن في رمضان سنة ١٢١٠هـ ، والمجلد التاسع في ٥ صفر سنة ١٢١١هـ ، والمجلد العاشر في ١٢ محرم سنة ١٢١٢هـ ، والمجلد الحادي عشر في سنة ١٢١٢هـ ، والمجلد الرابع عشر في ١١ ذي القعدة سنة ١٢١٣هـ ، وقد كتب نسخة منه عبد علي بن أحمد بن علي بن الحسين الأوالي البحراني في سنة ١٢١٦هـ ؛ وقرظه من شعره بأبيات منها :

للهِ دركٌ من كتابٍ قد خلا      من مُشبهٍ في هذه الأعصارِ  
جمَعَ المسائلَ جُلّها وأهمّها      من غيرِ تطويلٍ ولا إكثارِ  
لَمْ تبقَ بكرٌ من مسائله بلا      فضْ بُعَيْدَ الحُجبِ في الأستارِ

أولُهُ : (( الحمد لله الذي فتحَ لنا مُغلقاتِ أبوابِ الأحكامِ بمفاتيحِ أخبارِهِم - عليهم السَّلام - )) ، تُوجَدُ نسخٌ متعدّدةٌ لأجزاءٍ متعدّدةٍ منه في مكتباتٍ مُتفرّقةٍ كمكتبةِ آلِ عصفورٍ في بوشهرِ والمكتبةِ الرضويّةِ .

٢. الأنوارُ الوضئيّةُ في شرحِ الأخبارِ أو الأحكامِ الرضويّةُ : في شرحٍ أربع مئة حديثٍ أملاها الإمامُ الرضا - عليه السَّلام - للمأمونِ والمُشهورِ بـ ( شرائعِ الدّينِ ) ، وقال المصنّفُ في إجازتِهِ للشيخِ الشّوكي : (( الأنوارُ الضّويّةُ في شرحِ الأحكامِ المُرتضويّةِ ؛ وهو ما اشتملَ عليه حديثُ شرائعِ الدّينِ الذي كَتَبَهُ عليُّ بنُ موسى الرضا - عليه السَّلام - إلى المأمونِ ، وقد رُبِّيَهُ أصولاً وفروعاً وأتممته بما يناسبُ حالَهُ )) ، طُبِعَ في قمِ المقدّسةِ سنة ١٣٦٥ هجرية شمسيّة في ٢٤٨ صفحةً ، ولحفيدِ حفيدِهِ الشيخِ خلفِ تعليقاتُ تتضمنُ بعضَ مرادياته وشرحَ بعضِ كلامِهِ ؛ وقد ألحِقَتْ بهامشِ المطبوعِ ؛ وهيَ تشملُ الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكرِ ، وأحكامَ الوضوءِ والصلاةِ والصَّيِّمِ والزَّكَاةِ والحُمْسِ وبدايةَ أحكامِ الحجِّ . وتُوجَدُ نسخةٌ منه عندَ صاحبِ أنوارِ البدرينِ مقروءةٌ على المؤلِّفِ من قِبَلِ تلميذِهِ الشيخِ مرزوقِ الشّوكي ؛ وفي ظَهرِهَا إجازةٌ لقارئِهَا بخطِّ المؤلِّفِ ؛ وذكرَ في اللّريعةِ أنَّ نسخةً بخطِّ الشيخِ مرزوقِ عندَ البلادي ؛ ويبدو أنها نفسُ النسخةِ المُتقدِّمةِ ؛ فيكونُ الكاتبُ والقارئُ والمُجازُ واحداً .

٣ - رواضُ العنايةِ الرّبابيّةِ في شرحِ الكفايةِ الفَراسانيّةِ . شرحٌ مَزوَجٌ كبيرٌ على كتابِ الكفايةِ للسَّبزواريّ المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ ؛ يتمُّ - كما يقولُ الشارحُ -

في عشرين جزءاً ، ونقل فيه كثيراً من أقوال الفقهاء وناقشها . ثم المجلد الأول منه في ١٩ شعبان سنة ١٢٠٥ هـ ، والمجلد الثاني في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٠٥ هـ ، والمجلد الثالث في ٢٩ محرم سنة ١٢٠٦ هـ ، ولمحمد بن عبد الله الشوكي أبيات في تقرير الكتاب ؛ منها هذان البيتان :

ومد وَرثَ الشَّيْخُ المُقَدَّسُ يوسُفُ لعَترَتِهِ جَمْعاً حَدائِقَ ناضِرةً

سَقَى رَوْضَهَا شَيْخِي حَسِينُ وَعَمَّهَا رَواشِحَ لُطْفٍ بِالكُفَايَةِ مَاطِرةً

أَوَّلُهُ : (( الحمد لله الذي جعل في استبصار فقيهه الكافي وتهدية الوافي كمال الكفاية ؛

ومعتبر طالب العلم هو الذخيرة والوسائل ؛ لكل منتهى مطلب وغاية ... )) .

توجد نسخة من أجزائه ( الأول والثاني والثالث ) في مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة بخط عبد علي بن علي بن محمد الثوبلي الجد حفصي البحراني كُتبت سنة ١٢٠٦ هـ ، والموجود منه في خزانة الشيخ محمد صالح بن أحمد بن صالح البحراني مجلدات في الطهارة والصلاة إلى بحث مكان المصلي ؛ ونسخة من المجلدات ( الأول والثاني والخامس ) في مكتبة آل عصفور ببوشهر بخط محمد بن عبد الله الشوكي ، ونسخة من أحكام الوضوء إلى الاستحاضة في المكتبة الرضوية برقم ١٧٨٢٥ بخط الشوكي كتبها في حيلة المؤلف ، وفي نفس المكتبة نسخة منه في أحكام اللباس ومكان المصلي برقم ١٧٨٢٦ ، وأخرى من أحكام التخلي إلى القسل فيها برقم ١٧٩٤٧ وكلتاها كُتبتا في القرن الثالث عشر .

٤- العوائم النظرية في شرح البداية الحريّة . شرح على كتاب بداية الهداية للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي المتوفى سنة ١١٠٤ هـ في ستة مجلدات ، فرغ من المجلد الثاني في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٠٦ هـ ، ومن المجلد الثالث في سنة

١٢٠٨هـ، ومن المجلد السادس في ١١ في القلعة سنة ١٢١٢هـ، وقد أشار المترجم في إجازته للشيخ مرزوق بأن الكتاب في سبعة مجلدات، أوله: (( الحمد لله الذي جعل الجواهر القدسية وسائل الأمة إلى الشرائع المحمدية ... ))، وتوجد نسخة من المجلد السادس بخط الشيخ طاهر بن عبد علي بن عبد الرسول في سنة ١٢٣٥هـ عند الشيخ عبد الحسين الحلبي بالنجف الأشرف، ومن المجلد الرابع والخامس من أول المكاسب المحرمة إلى الطلاق بخط محمد علي بن عبد الصمد الجامعي في سنة ١٢٣٥هـ، وتوجد جميع المجلدات الستة في مكتبة الشيخ علي كاشف الغطاء في النجف الأشرف ذكر ذلك في الذريعة، ويوجد المجلد الثاني من شرائط الصلاة إلى نهاية الجزء الثاني بخط مير إسماعيل بن مير هادي البيرجندي القائي بأمر من السيد حيدر الموسوي الحسيني؛ والنسخة في مكتبة جامعة طهران برقم ٦٩٢٤، ونسخة من المجلد الأول في الطهارة بمكتبة كلية الإلهيات بجامعة طهران برقم ١٣٧، والظاهر أنها بخط المؤلف، ونسخة من المجلدين الرابع والسادس في مكتبة آل عصفور ببوشهر بخط الشيخ مرزوق الشويكي في ٤ رمضان سنة ١٢٥٤هـ، ونسخة من المجلد الثالث من أحكام صلاة الجمعة إلى أحكام صلاة القصر في المكتبة الرضوية برقم ١٧٩٨٧ بخطه أيضاً.

٥ - ( عيون ) الحقائق الفاخرة في تجميع الحقائق الفاخرة . ذكره في أنوار البدرين ؛ وصرح بأنه تميم لكتاب عمه ( الحقائق ) في مجلدين ، وقد أشار المؤلف في إجازته للشيخ الشويكي بأن له كتاب متممات الحقائق المسمى بالحدق الناظرة في مجلدين ؛ والأرجح أنهما كتاب واحد . طبع عدة طبعات ، ونسخة منه في مكتبة السيد الحكيم بالنجف الأشرف برقم ٢٣٦٧ كتبها محمد علي الشويكي سنة ١٢٥٧هـ من العتق

إلى الكفارات، ونسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر بخط الشيخ مرزوق الشويكي، ونسخة منه في نفس المكتبة بخط عبد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٤٠ هـ.

٦ - الفتحه الإيسية في شوم النخبة القدسية . شرح المؤلف رسالته المسماة بـ ( النخبة القدسية في أحكام الصلاة اليومية ) في مجلدين ، وفرغ منه في ثاني عشر ربيع الآخر من سنة ١٢١٥ هـ ، وقد أشار إليه في إجازته للشيخ مرزوق ، أوله : « الحمد لله الذي أهب علينا النخبة القدسية ... » ، توجد نسخة منه في مكتبة السيد محمد علي السبزواري بالكاظمية المقدسة بخط محمد علي بن محمد بن عبد الله بن حسين الشويكي ؛ ذكر ذلك في اللريمة .

### ثامناً : في الشعر واللغة والنحو :

١ - أوجوزة في ظن وأخواتها . ذكرها في أنوار البدرين ، وفي موضع من اللريمة باسم ( منظومة في ظن وأخواتها ) ، وقال المصنف في إجازته للشيخ مرزوق الشويكي : « ( منظومة في علم النحو بلغت ظن وأخواتها مرتبة ترتيب الألفية ) » .

٢ - أوجوزة أو منظومة في الفقه . ذكر في أنوار البدرين ؛ أنها لم تتم ، وقال المصنف في إجازته للشويكي : « ( الرسالة المنظومة في فقه الصلاة لم تكمل ) » .

٣ - شارحة الصدور ورافعة المحذور . منظومة في أصول الدين ، فرغ منها في ٢٨ شعبان سنة ١٢٠٩ هـ ، وقال الناظم في إجازته للشيخ الشويكي : « ( والمنظومة الأخرى كاملة بلغت مئة وثمانين بيتاً مسماة بـ ( شارحة الصدور ) ، وضعتها في علم العقائد ) » ، أولها :

حَمْدًا لِرَبِّي وَاجِبِ الوجودِ العَالِمِ القديرِ والمريدِ

وآخرها :

تَمَّ الخِتَامُ ثامنَ العِشْرِينَ من شهرِ شعبانَ مِنَ السَّنَةِ

تاسعة ومئة ومرة من بعد ألف من سنين الهجرة

وَتُوجَدُ نسخةٌ منها عندَ السَّيِّدِ حُسينِ الأصفهانيِّ الهمدانيِّ في النُجفِ الأشرفِ ، ونسخةٌ منها في مكتبة السَّيِّدِ الحَكيمِ بالنُجفِ الأشرفِ برقم ٢١٩٥ من القرنِ الثالثِ عشرَ ، طُبِعَتْ ضمنَ ( مجموعة فتاوى متفرقة ) .

٤ — **العواملُ السَّماعِيَّةُ والقِياسِيَّةُ** . أشارَ إليه المُولَّفُ في إجازتِهِ للشُّوَيْكِيِّ ؛ وقالَ : (( رسالة في عواملِ التَّحْوِ القِياسِيَّةِ والسَّماعِيَّةِ )) .

٥ — **ديوانُ الشَّيْخِ حُسينِ العَصْفُورِيِّ** . قالَ البلاذِيُّ في أنوارِ البدرينِ : (( إلهٌ في تسعة آلافِ بيتٍ كُلُّها في مرثيَةِ الحُسينِ — عليه السَّلامُ — )) ، وقالَ المُولَّفُ في إجازتِهِ للشُّوَيْكِيِّ : (( ديوانُ شعرٍ كبيرٌ كُلُّهُ في رثاءِ أَبِي عبدِ اللهِ الحُسينِ — عليه السَّلامُ — ، قد اشتمَلَ على ما يزيدُ على ٧٠٠٠ بيتٍ سوى أشعارنا المُتفرقة )) ، تُوجَدُ نسخةٌ منه في مكتبة الميرزا باقرِ القاضي في تبريزَ ، ونسخةٌ منه في مكتبة السَّيِّدِ خليفة القطيفيِّ بالنُجفِ الأشرفِ بخطِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ حُسينِ العَصْفُورِيِّ حفيدِ المُولَّفِ ، ذَكَرَ ذلكَ الطَّهرانيُّ في اللريعةِ .

٦ — **رسالةٌ في توكييدِ ( سُبْحانَ رَبِّيَ العظيمِ وبِحمدِهِ )** . ذَكَرَهَا المُولَّفُ في إجازتِهِ للشُّوَيْكِيِّ .

٧ — **شرحُ كلامِ أميرِ المؤمنينَ . عليه السَّلامُ . في دعاءِ كَمِيلِ :** (( وَمَا كَانَ لِأَحَدٍ فِيهَا مَقَرًّا وَلَا مَقَامًا )) ؛ شرحاً لها وتوجيهاً لإعرابها ، ذَكَرَهَا المُولَّفُ في إجازتِهِ للشُّوَيْكِيِّ .



## تاسعاً: في تاريخ وسيرة المعصومين . عليهم السلام .:

١ - باهرة العقول في نسب الرسول . صلى الله عليه وآله . : ذكرها المصنف في إجازته للشويكي ؛ وكذلك البلادي في أنوار البدرين ، وصرح بأنه في شرح أحوال آباؤه - صلوات الله عليه وآله وعليهم - إلى آدم أبي البشر - عليه السلام . -

٢ - بهجة الأرواح في مولد خامس الأشباح : أوله : (( الحمد لله القديم ؛ فلا يُدرى متى كان ... )) ، وآخره : (( وهذا آخر ما أردنا إثباته من مولده الشريف والحمد لله رب العالمين )) ، طبع ضمن مجموعة نور الأبصار في مواليد الأئمة الأطهار .

٣ - سحائب المصانير في وفاة الإمام علي بن أبي طالب . عليه السلام . . أشار إليه المؤلف في إجازته للشيخ الشويكي ، وقال : (( سحائب الثواب في مائمه علي بن أبي طالب )) .

٤ - ضياء النامي ورواء الصادي في وفاة علي بن محمد النقي النعادي . عليهما السلام . : في ثلاثة مجالس ، أوله : (( الحمد لله الهادي عباده إلى ولاية أهل البيت - عليهم السلام - ... )) ، وآخره : (( وهذا آخر ما انتهى إلينا من وفاة سيدنا ومولانا علي بن محمد الهادي - عليه السلام - على التمام والكمال )) ، طبع ضمن مجموعة وفيات الأئمة - عليهم السلام . -

٥ - الدرة الغراء في وفاة الزهراء - عليهما السلام . - : فرغ منه في ذي الحجة ١٢١١ هـ ، أوله : (( الحمد لله الذي ابتلى أوليائه في هذه الدار ... )) ، وآخره : (( وهذا آخر ما وجدناه مسطوراً من وفاة الزهراء ؛ ونستغفر الله من الزيادة والتقصان ، والسهو والغلط والنسيان )) ، طبع بالتجفيف الأشرف في ست وتسعين صفحة من القطع المتوسط ، توجد نسخة

منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر كتبها عبد النبي بن حسين بن عبد الله الإصمعي البحراني في ١٠ جمادى الأولى من سنة ١٢١٢هـ ، ونسخة ثانية في مكتبة المشكاة بطهران برقم ١٠٦٧ ، وثالثة في المكتبة الرضوية برقم ١٧٩٥٦ .

٦ - ضرامُ الحزنِ الوقادِ في وفاةِ سيدنا محمد بن عليّ الجواد . عليهما السلام ..  
أولُّه : (( الحمد لله الذي كَرِهَ هذه الدارَ لأجوادِ عباده ... )) ، وآخره : (( ومن العباسية الذين ثَمَرُوا بغياً وتاهوا في الضلالِ وهاموا )) ، طُبِعَ ضمنَ مجموعةِ الوفياتِ ، وتُوجَدُ نسخةٌ منه في مخطوطات القطيف بخط جواد بن عليّ بن مهدي بن حيّان كتبها في سنة ١٣٢١هـ .

٧ - ضرامُ الكمدِ والحزنِ في وفاةِ نبينا محمد . صلى الله عليه وآله . وما تعقبها من الفتنِ والمحَنِ . تُوجَدُ نسخةٌ منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر ، كُتِبَتْ في سنة ١٢٥٦هـ .

٨ - القوامُ الحسينيَّةُ والقوامُ البيهقيَّةُ : مؤلَّفٌ على غرارِ كتاب ( المنتخب الفخري ) للشيخ فخر الدين الطريحي ، وجعل لكلِّ يومٍ من أئِلم عاشوراء ثلاثة فواحد كمجالسٍ مرتبة للخطبة والرائتين ؛ وضمتها أشعاراً ومراثي تناسب الموضوعات ، وهُدِّبَتْ في يوم الأحد السابع عشر من ذي الحجة من سنة ١٢٠٩هـ ، وقال في إجازته للشيخ الشوكي : (( جَمَعْتُهُ لِقَرَأ في ماتم أبي عبد الله - عليه السلام - مدة العشر ، وقد أودعته من الخطب والأخبار ما يُجَدِّدُ على القلوب العافلة مراثي تلك الخطوب والأخطار ؛ مُرتباً ترتيب المنتخب )) ، أولُّه : (( الحمد لله الذي بَوَّأ آل الرِّسالة مقاعد الثقي والجلالة )) طُبِعَ عِندَ طبعات ، ويبدو أنَّ المطبوع هو تهذيبه .

٩ - قبساتُ الحزنِ في مقتلِ الشهيدِ الحسن - عليه السلام - . تُوجَدُ نسخةٌ منه

في مكتبة آل عصفور ببوشهر كتبها علي بن عبد الإلمم الثوبلي البهراني في ٢٣ من صفر سنة ١٢٠٧هـ .

١٠ - قدم الزناد لنار مصيبة زين العباد - عليه السلام - . فرغ منه في ٢٥ محرم من سنة ١٢١٢هـ . توجد نسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر كتبها عبد النبي بن حسين الإصمعي البهراني في ١٣ ربيع الثاني من سنة ١٢١٢هـ .

١١ - أصيب الأحزان الغارم في وفاة موسى بن جعفر الكاظم - عليه السلام - . أوله : (( الحمد لله الذي ابتلى أولياءه بأرجاس الناس ... )) وآخره : (( وهذا آخر ما وجدناه من الأخبار في ذكر وفاته وسببها ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين )) ، طبع ضمن مجموعة الوثائق .

١٢ . مثير الحزن الكامن في مقتل الإمام الزمان - عليه السلام - . فرغ منه في ١١ من صفر سنة ١٢١١هـ . أوله : (( الحمد لله رضا بقضائه ... )) ، توجد نسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر ، وأخرى في المكتبة الرضوية برقم ٩٩٠٧ من القرن الثالث عشر .

١٣ - مجالس العاشور . ذكر الطهراني في اللريعة أن نسخة منه في مكتبة السيد علي الإيرواني بتبريز ، ويظهر أنه المراد من قول المؤلف في إجازته للشيخ الشوكي - بعد ذكر الفوائد - : « وكتاب اشتمل على ثلاثين مجلساً ؛ لكل ليلة من الشهر مجلس يُقرأ فيها » .

١٤ - مرقاة الموم في مراثي الحسين - عليه السلام - . في ليالي الأسبوع . في سبعة مجالس يُقرأ في كل ليلة من أيام الأسبوع مجلس ؛ ذكر ذلك المصنف في إجازته للشوكي . طبع في سنة ١٣٣٩هـ ؛ وأخرى في سنة ١٣٤١هـ في مطبعة البحرين بالنامة باهتمام الميرزا محمد حسن الشيرازي ، توجد نسخة منه في خزانة

الشيخ محمد صالح آل طمّان البحراني كما في اللريعة .

١٥- مستعار الأحرار في بيان ما جرى على حرم الغريب العطشان وما يتبعه من أخذ الثار من أولئك العدوان . فرغ منه في ٢١ من صفر ١٢١١هـ ، توجد نسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر كتبها عبد النبي بن حسين الإصبعي البحراني في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢١٢هـ .

١٦- المصاب الفافر في وفاة محمد بن علي الباقر . عليهما السلام . . في ثلاثة فصول ؛ أوله : (( الحمد لله الذي اختار لأوليائه دار بقائه )) ، طبع ضمن مجموعة الوفيات . في خطوط القطيف . توجد نسخة منه بخط علي بن عبد الله بن زين الدين السيهاتي سنة ١٣٢٦هـ ، وأخرى في مكتبة آل عصفور ببوشهر كتبها عبد النبي الأصبعي البحراني في ١٨ ربيع الثاني ١٢١٢هـ .

١٧ - مفيض الدمع الرافق في وفاة جعفر بن محمد الصادق . عليهما السلام . . أوله : (( الحمد لله الذي ابتلى الصادق من أوليائه ... )) . طبع ضمن مجموعة الوفيات .

١٨ - منية الطالب في حديث مولد الإمام الزكي أبي محمد الحسن بن علي ابن أبي طالب . عليهم السلام . . أوله : (( الحمد لله الذي أنار وجه الكائنات بظهور السبب في وجود الممكنات ... )) ، وآخره : (( وهذا آخر ما وصل إلينا وأحبنا إلباته ووقفنا عليه من الأحاديث الدالة على مولده الشريف ، ونستغفر الله عما طغى به القلم ، وقصر عنه الفهم )) . طبع ضمن مجموعة ( نور الأبصار في مواليد الأئمة الأطهار - عليهم السلام - ) .

١٩ - وفاة النبي يحيى بن زكريا - عليهما السلام . . توجد نسخة منه في مكتبة آل عصفور ببوشهر ، كتبها عبد النبي بن حسين الأصبعي البحراني .

## \* وفاته :

قال في أنوار البدرين : (( ثلوثي - قدس الله روحه ونور ضريحه وطيب ضريحه - ليلة الأحد ليلة الحادية والعشرين من شهر شوال سنة ١٢١٦ هـ ( ست عشر ومئتين ألفاً من الهجرة ) وكانت وفاته في بعض الوقائع في تلك السنة ؛ وسمعت أنه ضربه ملعون من أعداء الذين بحربة في ظهر قدميه فمات شهيداً منها . وأرخ عام وفاته : " طود الشريعة قد وهى ونهدما " وتاريخ آخر : " قد كانت الجنة مثواه " ، وقبره - ره - في قرية سكة الشاخورة مزار مشهور . وقد رثاه الشاعر الماهر الحاج محمد هاشم ابن حردان الكمي المشهور ؛ بقصيدتين عظيمتين بليغتين مكتوبتين في شعره في آخر كتاب كشكول الشيخ يوسف ) .

وأيضاً مما أرخ به علم وفاته : (( قمر الشريعة أقل )) ، وكذلك : (( قلت فيه لما يقولون أرخ : " غروي تاريخه غادره " )) ، وكذلك : (( فهو إذا يؤرخوه " حق علامة العصر هو الحسين " )) ، وكذلك : (( يوم امتلت بالأسى الدنيا مؤرخة " بالجد ينمي حسيناً آل عصفور " )) ، وكذلك (( فاقت بعليه من فيها يؤرخه " شيخ السداد حسين بلة باللحد " )) ، وكذلك : (( إن قيل أرخ " أجل هل طاب مسكنه قل في الجنان حسين آل عصفور " ))

والحمد لله ذي الآلاء ، وصلى الله على رسول الله محمد وآله الأدياء ، كتبت في ١٦/١٠/١٤٣١ هـ ، وتمت مراجعتها مع إجراء تعديلات وتصويبات عليها في ٣ / ١٠ / ١٤٣٢ هـ .

## مصادر الترجمة

- ١- أنوار البدرين : الشيخ علي البلادي البحراني . منشورات مكتبة المرعشي ، قم ، ١٤٠٧هـ .
- ٢- اللريعة إلى تصانيف الشيعة : الآغا بزگ محمد المحسن الطهراني ، دار الأضواء ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ .
- ٣ - لؤلؤة البحرين : الشيخ يوسف آل عصفور ، مكتبة فخرآوي ، النامة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
- ٤ - ترجمة المصنف وبعض علمه آل عصفور بقلم الشيخ محمد مهدي آل عصفور في مقدمة إحياء معالم الشيعة للشيخ عبد علي آل عصفور . انتشارات التفسير ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ .
- ٥ - ترجمة المصنف في مقدمة سداد العباد بقلم الشيخ محسن بن الشيخ حسين آل عصفور ، منشورات دار العصمة ودار الصفوة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .
- ٦ - أبحاث في مؤتمر العلامة الشيخ حسين آل عصفور (( الرسالة والموقف )) : قُدمت كأوراق عمل في ربيع الأول سنة ١٤٣١هـ ، مارس ٢٠١٠م ؛ وهي كالتالي :  
 أ - بحث بعنوان : (( تلامذة العلامة الشيخ حسين آل عصفور )) للشيخ فاضل الزاكي  
 ب - بحث بعنوان : (( بيوغرافيا مصنفات العلامة الشيخ حسين آل عصفور )) بقلم الشيخ محمد عيسى آل مكباس البحراني ، عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر .  
 ج - بحث بعنوان : (( مخطوطات العلامة الشيخ حسين آل عصفور في الحلة العالم

الإسلامي)) بقلم الشيخ علي أكبر زماني ، عضو الهيئة العلمية في المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية ومؤسسة تراث الشيعة في مدينة قم المقدسة .

د - بحث بعنوان : (( فهرس مؤلفات العلامة الشيخ حسين آل عصفور البحراني )) ؛ رتبه ودوته السيد جعفر الحسيني الإشكوري .

\*\*\*\*\*

أولاً : وكما جلة في المشهور : (( لا يترك الميسور بالمعسور )) ، وحيث أننا لا نمتلك أي نسخة خطية لجواب هذه المسألة ؛ فإننا اعتمدنا على المطبوع منها ضمن ( مجموعة فتاوى مُتفرقة ) ؛ وهي فيه لا تخلو من أخطائه وسقوط ؛ أصلحتنا ما استطعنا إصلاحه بحسب المكنة ؛ ونعتلر من حصول التقصير .

ثانياً : ارتأينا - تعميماً للفائدة - تدليل جواب هذه المسألة بحواشٍ أُخِلت من مقدمة كتاب المُصنّف ( القول الشارح ) ؛ وقد أشار إليه في مبدأ جوابه عن المسألة وختامه ؛ وأحال عليه .

ثالثاً : اختيار هذه المسألة نابع من أهمية موضوعها ؛ فإنه يتعلق بأول ما يجب على المُكلف الاعتقاد به وهو معرفة الخالق - سبحانه - ؛ وبجواز التقليد أو عدمه في ذلك وفي بقية العقائد . ونكاد لا نبالغ إن قلنا أن الكثير من مُقلّدي المُصنّف فضلاً عن غيرهم يجهلون رأيه ورأي مَنْ وافقه في هذا الأمر ؛ فالشائع بين العوام هو المشهور بين علمائنا الأعلام من حرمة التقليد في العقائد ، بينما يجهل الكثير من هؤلاء وقوع الخلاف في هذه المسألة الأصولية كما هو واقع في المسائل الفروعية .

رابعاً : برغم اختصار الجواب إلا أن المُصنّف أحاط بأطراف المسألة ؛ فأوضح الأقوال فيها ، وبيّن المشهور منها ؛ وأقربها إلى مذهبه ؛ ووفق بين الآيات والأخبار المتعارضة فيها بوجه جامع ؛ وهو أن معرفة الله فطرية إجمالاً وكسبية تفصيلاً . وأنها مراتب ؛ وربما عجز عن بعض مراتبها حتى الأعيان ؛ وعندئذ لا سبيل لهم إلا تقليد أئمتهم - عليهم السلام - . وأن الاستدلال - بما تطمئن النفس إليه ويحصل به الإذعان - واجب عينا على الأعيان ، وسائر المُكلفين العاجزين عنه ؛ ليس لهم إلا التقليد للعالم الأمين اللازم للعترة والكتاب ؛ إذ لا فرق - عنده - في ذلك بين الأصول والفروع .



## المسألة الأولى من الرسالة الصمدية<sup>(١)</sup>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أمر في كتابه المكنون ؛ الذي لا يسه إلا المظهرون ؛ أن يسألوا أهل الذكر فيما لا يعلمون . والصلاة والسلام على محمد وآله الذين هم المسؤولون عن أحكام دينه فيما كان ويكون .

وبعد ؛ فيقول - الفقير إلى الله الكريم - حسين بن محمد بن أحمد بن إبراهيم : إني قد ورد علي من الأخ الصمداني في الولاية ؛ والمبالغ في تشديد الدراية ؛ العالم الأوحدي الشيخ عبد الصمد البحراني بعض المسائل المتعلقة بأصول الفقه وأصول العقائد ؛ لمسيح الحاجة إليها ؛ وهو ممن يعتمد عليها علماً وعملاً ؛ فوجب علي إجابته . وإن كنت بما أنا فيه من الأمراض مشتغلاً - ولو بحسب الإمكان مما لا يوجب ساماً ولا مثلاً ؛ للخبر المشهور : (( ولا يسقط<sup>(٢)</sup> الميسور بالمعسر )) ، وسأذكرها مثل ما كتبت مفصلة ؛ كل مسألة بدليلها ، وأستعين الله تعالى .

قال - سلمه الله - : المسألة الأولى : معرفة الله فطرية أم لا ؟ وألو تقدير كويها

غير فطرية ؛ هل يكفي فيها التقليد مطلقاً أو لبعض الأشخاص دون بعض ؟

الجواب ؛ ومنه - سبحانه - استمداذ الصواب . إن هذه المسألة من المسائل المعضلة التي قد تعارضت فيها الآيات والروايات وعلمة الفريقين على وجه لا يمكن الجمع

(١) وردت ضمن (مجموعة فتاوى متفرقة) ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، إخراج الشيخ علي محمد محسن آل عصفور في الصفحات : ٦٩ - ٧٤ .

(٢) الظاهر أن الواو زائدة ؛ وروي مرسل في غوالي الآلى : ج ٤ : ص ٥٨ .

بينهما بما ينفي الاختلافَ فيهما<sup>(١)</sup> ؛ ولهذا أُلْقَتْ فِيهَا الرِّسَالُ وَأَكْثَرُ الْعِلْمَةُ فِيهَا مِنْ الدَّلَائِلِ وَالتَّقْوِصِ وَالْإِبْرَامِ . وَقَدْ أُلْفَا كِتَابًا سَمَّيْنَاهُ بـ ( الْقَوْلُ الشَّارِحُ وَالْحُجَّةُ ) وَصَدَرْنَا بِهِ الْمَسْأَلَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَأوردنا فِيهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ مُفَصَّلَةً كِتَابًا وَسُنَّةً .

وقد فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا - وَلَهُ الْحِثَّةُ - بِوَجْهِ جَامِعٍ بَيْنَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ وَالآيَاتِ . وَنَظَمْنَا فِيهِ بَعْضَ ذَلِكَ الشُّتَاتِ ، وَصَرَفْنَا الْفِطْرَةَ فِي أَخْبَارِهَا وَفِي الْآيَاتِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَعَارِفِ مِنَ الْبِدَاهَةِ وَالْبَيِّنَاتِ ؛ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الرِّوَايَاتِ ، وَسَنَدُكُوهَا فِي مَطَاوِي هَذَا الْجَوَابِ ؛ لِتَكُونَ عَلَى يَقِينٍ فِي ذَلِكَ وَثَبَاتٍ .

وَأَمَّا تَفْصِيلُ الْأَقْوَالِ ؛ لِيَنْكَشِفَ لَكَ الْحَالُ وَالْأَصَحُّ مِنْهَا .

فَالْمَشْهُورُ بِبَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ كَسْبِيَّةٌ إِمْجَالًا وَتَفْصِيلًا . وَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ التَّقْلِيدُ فِيهَا ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ وَالِاسْتِدْلَالُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> الْهَيْكَلُ

(١) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ - تَحْقِيقُ الشَّيْخِ حَسَنِ آلِ عَصْفُورٍ ، ط ١ ، مُؤَسَّسَةُ إِسْمَاعِيلِيَّان ، ١٤٢٠ هـ مَرْكَزُ الْعِلْمَيْنِ لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّنْصِيرِ - : ص ٢٨ : (( قَدْ اخْتَلَفَ أَيْضًا فِي أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَإِلَهِيَّتَهَا بِالْدَّلِيلِ ؛ هَلْ هِيَ فِطْرِيَّةٌ ؛ وَأَلَهَا مِنْ صَنِيعِ اللَّهِ ، أَوْ كَسْبِيَّةٌ يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْصِيلِ ؟ ؛ وَيَكْفِي فِي الْأَوَّلِ مُجَرَّدُ الْاِتِّفَاقِ وَتَوَجُّهُ النَّظَرِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبِرْهَانِ وَالنَّظَرِ ، وَأَنَّ [ كُلًّا فِي الْمَطْبُوعِ ؛ وَلَعَلَّهَا " أَوْ أَنَّ " ] بَعْضُهَا بِدِينِهِ وَبَعْضُهَا كَسْبِيَّةٌ ، وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُتَعَارِضَةٌ أَيْضًا ؛ إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمَنْعَبِ الشُّهُورِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ يَقْتَضِيَانِ الْقَوْلَ بِأَلَهَا كَسْبِيَّةً نَظَرِيَّةً ، وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الثَّالِثَةُ عَلَى أَلَهَا فِطْرِيَّةٌ فَكَثِيرَةٌ أَيْضًا ... )) .

(٢) الْقَوْلُ الشَّارِحُ : مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ : ص ٢٣ - ٤٤ .

(٣) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ : ص ٣٨ : (( عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ ؛ اخْتَلَفُوا فِي الْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَا تَسْكُنُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَتَطْمَئِنُّ بِهِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَخْلُجُهَا قَلْقُ الرَّيْبِ وَزَعَاثُ الشَّكِّ الْمُسْتَقَرُّ ؛ بَلْ وَلَا يَخْطُرُ التَّقْيِصُ بِالْهَالِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْمَالِ ، إِذَ الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِّيقُ ؛ وَحَقِيقَتُهُ هُوَ الْإِدْعَاؤُ الْمَذْكُورُ سَوَاءً كَانَ نَاشِئًا عَنْ بَرَاهِينٍ قَطْعِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا . أَوْ يَجِبُ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى الْقَانُونِ الْكَلَامِيِّ وَالْبِرْهَانِ الْمَزَائِي عَلَى التَّرْتِيبِ الْوَارِدِ عَلَى أَحَدِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ الْقِيَاسِ الْاسْتِدْلَالِيِّ فِي الْكَلَامِيَّةِ . أَوْ لَا يَجِبُ الْاسْتِدْلَالُ مُطْلَقًا ؛ بَلْ يَكْفِي التَّقْلِيدُ سِيمَا لِلْعَاجِزِينَ مِنْ مُسْتَضْعَفِي الشَّيْعَةِ عَوَامِهِمْ ؛ فَأَلْقُودُ فِي ذَلِكَ مُؤَمَّنٌ وَإِنْ كَانَ مَرْتَبَةً إِمَانِيَّةً أَدْنَى الْمَرَاتِبِ ؛ لَمَّا يَتَعَجَّلُ إِلَيْهِ مِنَ الشُّكُوكَاتِ الْوَسْوَاسِيَّةِ وَلَوْ مِنْ أَدْنَى الْعَوَامِّ فَضْلًا عَنِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ )) .

من الدليل .

فالمشهور أنه يجب على الوجه الكلامي ؛ بحيث يكون كامل البرهان وشرايطه ؛ وفرقوا بين الأصول والفروع <sup>(١)</sup> .

ومنهم من اكتفى بما يُشير القطع واليقين وطمأنينة النفس على وجه لا يخطئه قلق الريب والاضطراب .

والمشهور عندهم أن حصول الدليل على الوجه المذكور شرط في حصول الإيمان والإسلام <sup>(٢)</sup> ؛ واختاره الفاضل ابن أبي جمهور <sup>(٣)</sup> . وجَدِّي لامي الشيخ سليمان <sup>(٤)</sup>

(١) قال في القول الشارح : ص ٣٩ : (( ثم أله على القول بوجوب الاستدلال إما مطلقاً أو الاستدلال الخاص ؛ هل هو واجب في نفسه غير شرط في الإيمان أو واجب شرطي ؟ ؛ فتركه على الأول فاسق ، وعلى الثاني كافر ؛ لانضاء شرط الإيمان والإسلام — أعني الاستدلال — . أو أله إما يجب عيناً مع كونه شرطاً على العلماء القادرين على ذلك دون غيرهم من العوام ؟ ؛ فيرجع هذا الوجوب العيني في الحقيقة إلى الوجوب الكفائي ؛ فيكون سبيله سبيل الاجتهاد وعلم الفقه — كما تقرر في محله — )) .

(٢) فيه : ص ٣٩ أيضاً : (( والمشهور بين علمائنا سيما المتأخرين ؛ كالعلماء والشهيد الأول في الألفية والشهيد الثاني في عدة من كتب ؛ بل ادعى على ذلك الإجماع على ذلك الوجوب العيني واشراطه في الإيمان ؛ وأن يكون على الوجه الكلامي والبرهان المنطقي . وفيه ما يدخل على أهل الإيمان الحرج والمشقة المتفين آية ورواية )) .

وبالغ السيد المرتضى في جواب المسائل الرسية الأولى ؛ فقال : (( أعلم أن محقق الحق على سبيل التقليد غير عارف بالله ؛ ولا بما أوجب عليه من المعرفة به ؛ فهو كافر ؛ لإضاعته المعرفة الواجبة . ولا فرق في إضاعته الواجب عليه من المعرفة بين أن يكون جاهلاً بمعتقد الحق ؛ وبين أن يكون شاكساً غير متخذ لشيء ؛ أو بين أن يكون مقلداً ؛ لأن خروجاً من المعرفة على الوجوه كلها حاصل في إطايعه لها ثابتة ؛ وهو كافر لأن الإخلال بمعرفة الله ومعرفة من يجب العلم به لا يكون إلا تكفراً ... )) إلى أن قال : (( فإذا ثبت تكفر من ضيع المعارف ؛ فلا شبهة في أنه فاسق ؛ لأن كل كفر فسق ؛ وإن لم يكن كل فسق كفر ... )) .

(٣) ظاهر المارة أن الضمير في ( واختاره ) عائد إلى أن حصول الدليل على الوجه الكلامي شرط في الإيمان ؛ وسأبني في القول الشارح لقل المصنف عنه عدم اشراط ذلك . ولؤمده عبارة منه في الإحساء .

(٤) أي الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي صاحب بلغة المحققين ومراج الكمال وغيرهما .

ذهب إلى عدم اشتراطيه وإن أوجب تركه الوجوب والعيصان<sup>(١)</sup>، ونقل المحقق عن الشيخ أن هذا الخطأ موضوع؛ فلا إثم عليه<sup>(٢)</sup>؛ ويفهم من المحقق الميل إليه. وأما قدمائنا وعلماء الأخبار؛ فلم يفرقوا بين الفروع والأصول في وجوب الأخذ

(١) قال عثمة في الإحياء: ص ١٥٥ (( فالمشهور بين هؤلاء الجمهور أن حصول الدليل على الوجه المذكور شرط في الإيمان، واختار الفاضل ابن أبي جمهور الأحسائي وشيخنا أبو الحسن سليمان البحراني عدم الشرطية وإن أوجب تركه الوجوب والعيصان )) . وقال المصنف في القول الشارح: ص ٣٩: (( أقول: جزم بأولها )) — أي وجوب الاستدلال في نفسه وأنه غير شرط في الإيمان وتاركة فاسق — (( جماعة من القدماء والمتأخرين؛ وهو الذي اختاره جدّي في رساليه التي وضعها في المسألة؛ وإلى ذهب ابن أبي جمهور الأحسائي في شرح الألفية، وقد صرح هؤلاء بنفي الشرطية؛ لعدم الدليل على ذلك، نعم إنما اقتضت الأدلة وجوبه؛ وإلا فالإيمان يتحقق بدونه ))، وقال أيضاً: ص ٤١: (( وقد صرح جدّي في تلك الرسالة بوجوب ذلك وفقاً لابن أبي جمهور، وقال في بعض فوائده وأجوبة بعض المسائل — بعد أن حكى عن ابن أبي جمهور ما حكاه —: " والحق وجوب ذلك؛ فترك الاستدلال مع تمكّبه فاسق غير كافٍ؛ لحصول الإيمان بالاعتقاد التقليدي لأهل الحق؛ الثاني للشك والوهم المستلزم للإدعان الذي يحصل به صحة العمل والاشتغال بالفروع، ويظهر من ابن أبي جمهور — قلنس سيرة — وجوب الاستدلال على القانون المزاني والطور الكلامي؛ وهو غير واضح؛ بل الواجب ما يسكن إليه النفس، وأما ما نقل عن بعض العلماء من أن المقلّدين أهل الحق يلحقهم أحكام الإيمان في الدنيا وأحكام الكفر في الآخرة؛ فهو كما ترى في غاية الوهن " انتهى كلامه )) .

(٢) هو أبو القاسم الشيخ جعفر الأهلي الحلي قال في معارج الأصول: ص ٢٠ — بعد أن قال بعدم جواز التقليد في العقائد —: (( وإذا ثبت أنه غير جائز؛ فهل هذا الخطأ موضوع عنه؟ قال شيخنا أبو جعفر (ره): نعم. وخالفه الأكثرون. احتج (ره): بالثقات فقهاء الأعصار ( " الأمصار " نسخة ) على الحكم بشهادة العامي؛ مع العلم بكونه لا يعلم تحرير العقائد بالأدلة القاطعة. لا يقال: قبول الشهادة إنما كان لأهلهم يعرفون أوائل الأدلة؛ وهو سهل الماخذ. لا نقول: إن كان ذلك حاصلاً لكلّ مكلف لم يبق من يوصف بالمؤاخذه؛ فحصل الغرض وهو سقوط الإثم، وإن لم يكن معلوماً لكلّ مكلف لزم أن يكون الحكم بالشهادة موقوفاً على العلم بمصوّل تلك الأدلة للشاهد منهم، لكن [ ذلك ] محال، ولأن الشيء ( صلى الله عليه وآله ) كان يحكم بإسلام الأعرابي [ من ] غير أن يعرض عليه أدلة الكلام، ولا يلزمه بها، بل بأمرة بتعلّم الأمور الشرعية اللازمة كالصلاة وما أشبهها )) .

بِالْكِتَابِ الْمُبِينِ وَأَنْعَمَ الدِّينَ وَلَوْ بِوَسْاطَةِ رَوَاتِهِمُ الْعَدُولِ وَالثَّقَةِ الْأَمِينِ<sup>(١)</sup>.

وَكَفَى الْمُحَقِّقُ نَصِيرُ الْمِلَّةِ وَالذِّينَ فِي رِسَالَتِهِ<sup>(٢)</sup> وَشَرَحَ الْإِشَارَاتِ<sup>(٣)</sup> بِإِصَابَةِ الْحَقِّ مُطْلَقاً؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ دَلِيلٍ وَلَا تَقْلِيدٍ حَتَّى فِي أَصُولِ الدِّينِ؛ وَاخْتَارَ هَذَا الْأُرْدِيْلِي وَسَيِّدُ الْمَدَارِكِ وَجَمَعَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ<sup>(٤)</sup>؛ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفِطْرَةِ وَابْتِدَآءِ

(١) قَالَهُ غَمُّ الْمُصَنِّفِ الشَّيْخُ عَبْدُ عَلِيِّ فِي الْبَحْثِ الْعَاشِرِ مِنْ مُقَدِّمَاتِ (إِحْيَاءِ مَعَالِمِ الشَّيْعَةِ) ج ١: ص ١٥٥. وَقَالَ — بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا يَقْرُبُ مِنْ لَفْظِ الْمُصَنِّفِ الْآخِي فِي الْمَنْعِ عَنْ مَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الطُّوسِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ — (( وَالْحَقُّ عِنْدَنَا قَوْلُ قَدَمَاءِ الْأَصْحَابِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَجَاوِزِ السَّنَةِ وَالْكِتَابِ؛ وَوَجُوبِ رَجُوعِ الْعَوَامِّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَى تَقْلِيدِ أَخْبَارِ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ لِحْصِيلِ الدَّلِيلِ )) . وَقَالَ الْعَلَمَةُ الْحَلِّيُّ الْمُتَوَفَّى ٧٢٦ هـ فِي نِهَايَةِ الْأَصُولِ: (( وَأَمَّا الْإِمَامِيَّةُ؛ فَلَاخْبَارِيُونَ مِنْهُمْ لَا يُعَوِّلُونَ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَلَفْظِهِ إِلَّا عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ — عَلَيْهِمُ السَّلَامُ — ... )) .

(٢) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ: ص ٣٩: (( وَأَمَّا الْاِكْتِفَاءُ بِالتَّقْلِيدِ؛ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الرَّجِيزَةِ أَنْتِي أَلْفَهَا لِبَعْضِ إِخْوَانِي فِي تَفْصِيلِ الْعَقِيدَةِ؛ بَلْ بَالِغٌ — فَتُسَّ سُرُهُ — فِيهَا؛ فَلَمْ يُوجِبِ الدَّلِيلَ أَصلاً؛ فَقَالَ فِي الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ: " وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ الْأَدْلَةِ أَنْتِي حَرَزَهَا التَّكَلُّمُونَ، بَلْ مَهْمَا خَطَرَ فِي قَلْبِهِ تَصَدِيقُ الْحَقِّ بِمَجْرُودِ الْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا بُرْهَانٍ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَمْ يُكَلِّفْ رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ — الْعَرَبَ بِكَثْرٍ مِنْ ذَلِكَ "، وَقَالَ قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ أَيْضاً فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ — عَلَى مَا فِي كِتَابِ مَجَالِسِ الْمُؤْمِنِينَ لِلشَّيْخِ نَوْرِ [ اللَّهِ ] الشَّعْرِيِّ —: " إَعْلَمُ — أَيْتَكَ اللَّهُ — أَيُّهَا الْأَخُ الْعَزِيزُ إِنَّ أَقْلَ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ عَلَى الْمُكَلَّفِ؛ هُوَ مَا تَرَجَّمَتْ قَوْلُ ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ )، ثُمَّ إِذَا صَدَّقَ الرَّسُولَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصَلِّقَهُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَعْيِينِ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ، وَكُلِّ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَمَلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ بُرْهَانٍ، وَأَمَّا بِالْآخِرَةِ لِإِيمَانٍ بِالْحَقِّقَةِ وَالثَّابِتِ وَالْحَسَابِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَيَّهِمْ مَرِيدٌ مُتَكَلِّمٌ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ حَقِيقَةِ الصِّفَاتِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ وَالْعَالَمَ أَوْ غَيْرَهُمَا حَادَثٌ أَوْ قَدِيمٌ؛ بَلْ لَوْ لَمْ يَحْضُرْ هَذِهِ بِبَالِهِ وَمَاتَ؛ مَاتَ مُؤْمِناً مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمِ الْأَدْلَةِ أَنْتِي حَرَزَهَا التَّكَلُّمُونَ ... )) ثُمَّ ذَكَرَ مَا جَاءَ فِي آخِرِ رِسَالَتِهِ وَسَيَّاهِي نَقْلَهُ .

(٣) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ — بَعْدَ ذِكْرِ تِلْكَ الرِّسَالَةِ —: ص ٤١: (( وَقَدْ صَرَّحَ أَيْضاً بِذَلِكَ فِي رِسَالَتِهِ أَوْصَافِ الْأَشْرَافِ؛ حَيْثُ جَمَعَ أَوَّلَ مَرَاتِبِ الْإِيمَانِ التَّقْلِيدِ؛ وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَقَامَاتِ فِي مَقَالَتِ الْعَارِفِينَ )) .

(٤) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ: ص ٤١: (( وَوَأَفَقَهُ الْفَاضِلُ الْمُقَدَّادُ — عَطَرُ اللَّهِ مَرْقَدَةُ — فِي الْأَنْوَارِ الْجَلَالَةِ لَشَرْحِ الْفُصُولِ التَّصَوُّفِيَّةِ، وَالضَّحَّى الرَّهْمَا الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ [ أَبِي ] جَهْوَرٍ الْأَحْسَائِيِّ —

والاكْتِفَاءُ بِالْقَدْرِ الإِجْمَالِيِّ ؛ وَهُوَ أَنَّ لِلْعِبَادِ صَانِعاً غَالِيفاً لَهُمْ ذَاتاً وَصِفَةً ؛ وَإِنْ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَعَانِي تِلْكَ الصِّفَاتِ وَالْأَسْبَابِ ؛ بَلْ يُجْرَوْنَهَا عَلَيْهِ كَمَا أَجْرَاهَا عَلَى نَفْسِهِ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْأَخْبَارِ الْقُدْسِيَّةِ . وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي نَطَقَتْ بِهِ الْآيَاتُ وَالرُّوَايَاتُ ؛ وَأَخْبَارُ الثَّقَةِ فِي الْأَحْكَامِ شَامِلَةٌ لَهُ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مِنْ تَحْصِيلِ الدَّلِيلِ ؛ فَسَبِيلُهُ التَّقْلِيدُ لِلْعَالِمِ الْجَلِيلِ الْمَشْبُوهِ بِأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَافِيلَ <sup>(١)</sup> .

= فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ إِلَّا اللَّهُ أَوْجَبَ الْاسْتِدْلَالَ — كَمَا سَمِعْتَ لِمَا سَبَقَ — وَلَمْ يَشَرْطْهُ فِي الْإِيمَانِ ، وَقَدْ انْقَضَى أَمْرُ الْخَوَاجِا نَصِيرِ الدِّينِ بِالْإِكْتِفَاءِ بِمَجْرَدِ التَّقْلِيدِ وَاصَابَةِ الْحَقِّ كَيْفَ كَانَ أَيْضاً مَلَا أَحَدَ الْأُرْدِيَلِيِّ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ ، وَتَلْمِيزُهُ السَّيِّدَ السُّنْدِيَّ فِي الْمَدَارِكِ فِي شَرْحِ الشَّرَائِعِ فِي مَبْحَثِ الْوَقْتِ . قَالَ الْمَوْلَى فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ : " الْإِعْتِقَادَاتُ الْكَلَامِيَّةُ ؛ إِذَا طَابَقَتْ نَفْسَ الْأَمْرِ ؛ لِإِثْنِهَا كَافِيَةٌ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ بِالْأَدَلَّةِ الْمُقَرَّرَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سُلْطَانُ الْمُحَقِّقِينَ نَصِيرُ الْمَلَّةِ وَالدِّينِ " ، وَقَالَ السَّيِّدُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — بَعْدَ نَقْلِهِ لَهُ : " وَهُوَ فِي غَايَةِ الْجُودَةِ وَالْمَنَانَةِ " ، وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ الْفَاضِلُ التَّحْرِيرِيُّ مَوْلَانَا الْفَاضِلُ الْكَاشَانِيُّ فِي الْمَحَبَّةِ الْبَيْضَاءِ )) .

(١) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ : ص ٤٢ : (( وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِمَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَبِمَحْصُلِهِ بِهِ الْإِذْعَانُ وَاجِبٌ عَلَى الْأَعْيَانِ وَالْقَادِرِينَ عَلَى ذَلِكَ وَجُوباً عَيْنِيًا ، وَأَمَّا سَائِرُ الْمُكَلَّفِينَ ؛ فَلَيْسَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ سَوَى التَّقْلِيدِ وَمِنْ هُنَا قَدْ سَمِعْتَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْوَارِدَةِ فِي تَقْرِيرِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ — عِنْدَ سَوَالِهِمْ لَهُمْ ( عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ) [ عَنْ ] الْقَدْرِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ فِيهَا — مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كِمَالِ الدَّلَالَةِ ، وَالْهَيْئَةِ [م] لَمْ يُحِيلُوا أَحَدًا مِنْ شَيْخِهِمُ الْمُكَلَّفِينَ بِذَلِكَ عَلَى تَحْصِيلِ بَرَاهِنٍ عَلَى اتِّحَادِ الْكَلَامِيِّ وَالْقَانُونِ الْمِزَانِيِّ ، بَلْ يُجِيبُونَ كُلَّ أَحَدٍ بِمَا تَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ وَتَصِلُ إِلَيْهِ قَرِيبَتُهُ وَطَبِيعَتُهُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْأَطْيَاءِ الْحَادِقِينَ حَيْثُ يَأْتِي الْمَرِيضُ يَطْطَبُ عِنْدَهُ ؛ فَيُصِفُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَرَضِهِ وَحَالِ طَبِيعِهِ وَمَزَاجِهِ ؛ مَا يَلِيقُ بِمَرْجُوهِ ذَلِكَ ، وَلَا يَحِيلُهُ عَلَى مَا يَبَاحُ بِهِ شَخْصاً آخَرَ ، وَلَا عَلَى مَا يَتَعَلَّزُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَاجِيزِ وَالْعَقَاقِرِ الْمُتَعَلِّمَةِ عَلَيْهِ إِلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ إِبْهَاتِ الصَّانِعِ عَلَى مَا فِي جَامِعِ الْأَخْبَارِ ؛ فَقَالَ : " الْبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْرِ ، وَالرُّوْثَةُ تَدُلُّ عَلَى الْحَمِيرِ ، وَأَثَارُ الْقَدَمِ يَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ ؛ فَهَيْكَلُ عَلَوِيِّ بِهَذِهِ اللَّطَافَةِ وَمَرْكَزُ سَفَلِيِّ بِهَذِهِ الْكَثَافَةِ كَيْفَ لَا يَدُلُّ عَلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ " ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ — لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا فِي كِتَابِ الْجَامِعِ أَيْضاً — : " بِصَنْعِ اللَّهِ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ ، وَبِالْعُقُولِ تَعْقَدُ مَعْرِفَتُهُ ، وَبِالتَّضَكُّرِ تَبْتَ حُجَّتُهُ ، مَعْرُوفٌ بِالْدَّلَالَاتِ ، مَشْهُورٌ بِالْبَيِّنَاتِ " ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ — لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضاً كَمَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ — : " مَا الدَّلِيلُ عَلَى إِبْهَاتِ الصَّانِعِ ؟ قَالَ : —

## وتفصيل هذا الكلام المطبق على كلام أولئك الأعلام المستخرج من قاموس

— ثلاثة أشياء : تحويل الحال ، وحذف الأركان ، ونقض الهمة ، وقال في موضع رابع كما في الحصول في صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله [ عليه السلام ] قال : سمعت أبي يحدث عن أبيه — عليه السلام — أن رجلاً قام إلى أمير المؤمنين ، فقال : يا أمير المؤمنين : بم عرفت ذلك ؟ قال : بفسخ العزم ، ونقض الهمة ، ثم أن همتك حال بيني وبين همتي ، وعزمت فخالفت القضاء عزمي ، فعلمت أن المدبر غيري " الحديث ، ومثل هذا في الأخبار غير عزيز ، بل قد صرحوا في أخبار عديدة عند مجازة أهل الكلام والفلاسفة والزنادقة والملاحدة في مقام دفعهم بتل هذه الأدلة ، حيث أن الفرض منها توحيد نيران شبيهم ، وهدم ما أسسوه من الشكوك والعقائد الفاسدة وإرجاعهم عنها ؛ بحيث يلجئون للحق من باب ، فلما كانت تلك الأدلة المشترطة بذلك التحول محيرة عندهم — عليهم السلام — لذكرت في مقام الإرشاد والبيان وفي مقام الذب والتعليل لشبهات الملاحدة وجند غواية الشيطان ؛ ففي كتاب الاحتجاج عن هشام بن الحكم أنه قال : " كان من سؤال الزيد بن أبي أناسي أبا عبد الله — عليه السلام — قال : ما الدليل على صانع العالم ؟ فقال أبو عبد الله — عليه السلام — : وجود الأفعال التي دلت على أن صانعها صنعها ، ألا ترى أنك إذا نظرت إلى بناء منبج منبج ، علمت أن له بانيًا وإن لم تر الباني ولم تشاهده ، قال : وما هو ؟ قال : هو شيء بخلاف الأشياء ، أرجع بقولي ( شيء ) إلى إتيائه ، وأنه شيء بحقيقة الشيء غير أنه لا جسم ، ولا صورة ، ولا يحس ، ولا يُحس ، ولا يدرك بالحواس الخمس ، لا لمركبة الأوهام ، ولا نقصه الدهور ، ولا تغيره الأزمان . قال السائل : لئلا لا تجد موهوماً إلا مخلوقاً . قال أبو عبد الله — عليه السلام — : لو كان كذلك كما تقول ، لكان التوحيد ميتاً مرتفعاً ، لئلا لم تكلف أن تعبد غير موهوم ، لكنا نقول : كل موهوم بالحواس مدرك بها تحت الحواس مثلاً ، فهو مخلوق ، ولا بد من إثبات كون صانع الأشياء خارجاً من الجهتين الملمومتين : إحداهما الشيء إذ كان الشيء هو الإبطال والعلم . والجهة الثانية : الشيء بصفة المخلوق الظاهر التركيب والخالق ؛ فلم يكن بد من إثبات الصانع لوجود المصنوعين والاضطرار منهم إليه أنهم مصنوعون ، وأن صانعهم غيرهم وليس يظلمهم . إن كان يظلمهم شبهاً بهم في ظاهر التركيب والخالق ولما يجري عليهم من حدودهم بعد أن لم يكونوا ؛ وتقبلهم من صغر إلى كبير ، وسوا إلى ياض ، وقوة إلى ضعف ، وأحوال موجودة لا حاجة بنا إلى تفسيرها لبيانها ووجودها . قال السائل : فإنت قد حددت إذ أثبت وجوده . قال أبو عبد الله — عليه السلام — لم أختدعه ولكني أثبتته ؛ إذا لم يكن بين الإثبات والشيء منزلة " الحديث ، وهكذا طريقهم في الاستدلال ؛ وليس فيها — كما ترى — تعرضاً للذكر تلك الأشكال وطرق البرهان ومقدماته وسائر شرائطه ؛ يعرف بذلك الصحة والاختلال .

علومهم - عليهم السلام - أن نقول : إن معرفة الصانع - تعالى - فطرية قد فطر الله العقول عليها ؛ ولكن حجبتهُم عن ذلك الوسوسُ الشيطانيةُ والشبهاتُ الفلسفيةُ ، وأورستهم ظلماتٍ غطت على الأنوارِ القدسيةُ ؛ ولذلك نصبَ لهم دلائلَ وعلاماتٍ ليست كالبراهين المنطقية ؛ بل آثار تجلياتٍ حسيّةٍ ومشاهداتٍ عقليةٍ أغنتهم عن تتبع الأدلة التي قررتها الفلاسفةُ والمعتزلةُ والأشعريةُ ؛ ولهذا قال (عليه السلام) - في مقام البيان - ما قاله الأعرابي : ( البعرة تدلُّ على البعير ، وأثرُ القلم يدلُّ على المسير ؛ أفسمة ذات أبراجٍ وأرض ذات فجاجٍ لا يدلان على اللطيفِ الخبيرِ ؟ )<sup>(١)</sup> ، وفي تفسير العسكري<sup>(٢)</sup> قال : سئل أيضاً عن الله ؟ فقال للسائل<sup>(٣)</sup> : (( يا عبدَ الله هل رَكِبْتَ سفينةً قط ؟ قال : بلى . قال : فهل انكسرت بك السفينة ؛ وكنت حيث<sup>(٤)</sup> لا سفينة تنجيك<sup>(٥)</sup> ) ؛ ولا سباحةً تُغنيك ؟ قال : بلى . قال : فهل تعلق قلبك هناك<sup>(٦)</sup> أن شيئاً من

(١) كذا في دليل الأعرابي كما في البحار : ج ٦٦ : ص ١٣٤ إلا أن فيه : (( وأثرُ الأقدام على المسير )) ، وفي جامع الأخبار - وقد سبق نقله عن المُصنّف في القول الشارح وأيضاً نقله المجلسي في البحار : ج ٣ : ص ٥٥ : باب ٣ إثبات الصانع : ح ٢٧ - : (( سئل أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - عن إثبات الصانع ؟ ؛ فقال : " البعرة تدلُّ على البعير ، والرؤلة تدلُّ على الحمير ، وآثارُ القدم تدلُّ على المسير ؛ فهيكُلُ علويٍّ بهذه اللطافة ، ومركزُ سفليٍّ بهذه الكثافة كيف لا يدلان على اللطيفِ الخبيرِ )) .

(٢) تفسير العسكري - عليه السلام - : ص ٢٢ ، ومثله رواه الصدوق في كتاب التوحيد : باب ٣١ : معنى ( بسم الله الرحمن الرحيم ) : ح ٥ وفي معاني الأخبار : ص ٤ : باب معنى الله - عز وجل - : ح ٢ بإسناده إلى الإمام العسكري - عليه السلام - عن الصادق - عليه السلام - في جواب رجلٍ سأله .

(٣) في تفسير العسكري - عليه السلام - والتوحيد والمعاني : (( وهو ما قال رجلٌ للصادق - عليه السلام - : يا بن رسول الله ذلّني على الله ما هو ؟ ؛ فقد أكثر المجادلون عليّ وحجروني ؟ ؛ فقال له )) .

(٤) في تفسير العسكري والمعاني (( فهل كُسِرَتْ بك حيث )) ، وفي التوحيد : (( فهل كُسِرَ بك حيث )) .

(٥) كذا في تفسير العسكري - عليه السلام - والمعاني والتوحيد ؛ وهو أظهر ، وفي المطبوع : (( يهلك )) .

(٦) في تفسير العسكري - عليه السلام - والتوحيد والمعاني : (( هنالك )) .



الأشياء قادرٌ على أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ وَرْطِكَ؟ قَالَ: بلى. قَالَ [الصَّادِقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)] <sup>(١)</sup>: ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> الشَّيْءُ هُوَ اللَّهُ؛ الْقَادِرُ عَلَى الْإِنْجَاءِ حَيْثُ لَا مُنْجِيَ؛ وَعَلَى الْإِغَاثَةِ حَيْثُ لَا مُغِيثٌ. وَلِهَذَا جُعِلَتِ النَّاسُ - فِي مَقَامِ الْعُلَرِ فِي تَرْكِهِمْ اِكْتِسَابَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ - مُتْرَكِينَ عَلَى مَا فُطِرُوا عَلَيْهِ؛ مُرْضِيًا عَنْهُمْ بِمَجْرَدِ الْإِقْرَارِ بِالْقَبُولِ؛ وَلَمْ يُكَلَّفُوا بِالِاسْتِدْلالاتِ الْعِلْمِيَّةِ.

وبذلك يَنْكَشِفُ لَكَ بِأَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ <sup>(٣)</sup> عَقُولَ الْخَلْقِ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِقْرَارِ بِالصَّانِعِ فِي بَلَدِ الْخَلْقِ عِنْدَ الْمِثَاقِ؛ فَقُلُوبُ جَمِيعِ الْخَلْقِ مَذْعَنَةٌ بِذَلِكَ وَإِنْ جَحَدُوهُ مُعَانِدَةٌ <sup>(٤)</sup>، وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ مُصْرَحَةٌ بِذَلِكَ، بَلِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يَنَادِي بِهِ هُنَالِكَ. فَقَالَ الْكَافِي <sup>(٥)</sup> بِأَسَانِيدٍ مُتَعَلِّقَةٍ صَحِيحَةٍ مُسْتَدَّةٍ <sup>(٦)</sup> عَنْ خَوَاصِّ الطَّائِفَةِ (كَزُرَّارَةَ، وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، وَعُمَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ، وَغَيْرِهِمْ) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي قَوْلِهِ: ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ أَتَقِي فَطَرَ آثَانِ عَلَيْهَا﴾ <sup>(٧)</sup> قَالَ: ((فَطَرَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ)) <sup>(٨)</sup>، وَفِي بَعْضِهَا <sup>(٩)</sup>: ((فَطَرَهُمْ حِينَ أَخَذَ عَلَيْهِمْ

(١) مَا بَيْنَ [ ] اِتِّبَاهُ عَنِ التَّفْسِيرِ وَالْمَعْنَى وَالتَّوْحِيدِ. (٢) فِي الثَّلَاثَةِ: ((فَذَلِكَ)).

(٣) فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ: ص ٢٩ وَالْبَحَارِ: ج ٣: ص ٢٧٧: بَاب ١١ ((قُرْزَ)).

(٤) وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْبَحَارِ وَالْمُصَنِّفُ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ ذِكْرِ اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ فِي الْفَطْرَةِ - كَمَا سَيَأْتِي نَقْلُ ذَلِكَ.

(٥) وَرَبَّمَا تَكُونُ ((فَقَالَ الْكَافِي وَالتَّوْحِيدِ)) وَحَدَّثَ سَقَطٌ، وَسَيَأْتِي سَبَبُ اِحْتِمَالِ ذَلِكَ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ؛ وَلَعَلَّهَا: ((مُسْتَدَّةٌ)). (٧) سُورَةُ الرُّومِ: آيَةُ ٤.

(٨) هَذَا اللَّفْظُ وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْحَلَبِيِّ فِي الْكَافِي: ج ٣: ص ١٢: بَابُ فَطْرَةِ الْخَلْقِ عَلَى التَّوْحِيدِ: ح ٥، وَفِي التَّوْحِيدِ: ص ٣٢٨: بَابُ ٥٣ فَطْرَةُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْخَلْقَ عَلَى التَّوْحِيدِ: ح ٥، وَكَذَا فِي ح ٤ عَنْ زُرَّارَةَ، وَفِي الْكَافِي: ح ١ عَنْ هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ إِلَّا أَنْ فِيهِ: ((قَالَ: التَّوْحِيدُ)).

(٩) وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَمَا فِي الْكَافِي: ج ٢: ص ١٢: ح ٢ وَالتَّوْحِيدِ: ص ٣٢٩: بَاب ٥٣: ح ٣ وَعَنِ الْمُصَنِّفِ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ: ص ٢٩.

الميثاق<sup>(١)</sup> على التوحيد ، ﴿ قَالَ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ قُلُوبًا بَلَى ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفيهم المؤمنُ والكافرُ )) .  
 وفيها<sup>(٣)</sup> بأسانيد مُتَعَلِّقَةٌ صَحِيحَةٌ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ الْبَاقِرِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - :  
 (( سَأَلَتْهُ : عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حُتَفَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ﴾ ؟ قَالَ : الْخَفِيَّةُ هِيَ الْفِطْرَةُ<sup>(٤)</sup> )  
 الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ . قَالَ : فَطَرَهُمْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ<sup>(٥)</sup> )) ، وَفِي بَعْضِ  
 تِلْكَ الْأَسَانِيدِ قَالَ زُرَّارَةُ : (( وَسَأَلَتْهُ : عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ  
 مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> الْآيَةَ<sup>(٧)</sup> . قَالَ : أَخْرَجَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ؛ فَخَرَجُوا

(١) فِي الْكَافِي وَالتَّوْحِيدِ - وَعَنْهُ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ - : (( حِينَ اخَذَ مِيثَاقَهُمْ )) .

(٢) ، (٧) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : الْآيَةُ ١٧٢ .

(٣) وَلَعَلَّهَا : (( فِيهَا )) أَيِ فِي الْكَافِي وَالتَّوْحِيدِ ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى زُرَّارَةَ فِي الْكَافِي : ج ٢ : ص ١٢ :  
 ح ٣ لِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ ، وَفِي التَّوْحِيدِ : ص ٣٣٠ : بَاب ٥٣ : ح ٩ بِثَلَاثَةِ أَسَانِيدَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) فِي الْكَافِي : (( الْخَفِيَّةُ مِنَ الْفِطْرَةِ )) ، وَفِي التَّوْحِيدِ : (( وَعَنِ الْخَفِيَّةِ ؟ فَقَالَ : هِيَ الْفِطْرَةُ )) . قَالَ فِي  
 الْقَوْلِ الشَّارِحِ ص ٢٨ : (( فِيهِ الْمَعْنَى بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ : " سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنْ  
 قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ حُتَفَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ﴾ ؛ فَقُلْتُ : مَا الْخَفِيَّةُ ؟ قَالَ : الْفِطْرَةُ " . وَجْهُ الدَّلَالَةِ  
 وَالتَّقَرُّبِ فِيهِ أَنَّ قَوْلَهُ : " مَا الْخَفِيَّةُ ؟ " أَيِ الْمَلَّةُ الْخَفِيَّةُ ؛ هِيَ التَّوْحِيدُ الَّذِي فَطَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِ ، وَيُؤْمَى إِلَيْهِ  
 قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ  
 الْقَرِيمُ ﴾ . وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى تِلْكَ الْفِطْرَةِ ، فَقِيلَ : الْمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَهُمْ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجِبِلَّةِ وَالطَّبَعِ الْمَخْطَأِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
 فَلَوْ تَرَكْتُ عَلَيْهِمْ لَاسْتَمَرَّتْ عَلَى لُزُومِهَا وَلَمْ يَفَارِقُهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا يَمَعْلُ عَنْهُ مَنْ يَمَعْلُ لَاقَةً مِنَ الْأَلْسَانِ وَتَقْلِيدِ  
 الْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ . وَقِيلَ : كُلُّهُمْ مَفْطُورُونَ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ ؛ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ بَأَنَّ اللَّهَ صَانِعُ  
 لَهُ وَإِنْ سَمَّاهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ وَعَبَدَهُ مَعَهُ غَيْرُهُ . وَقِيلَ : الْمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَهُمْ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ الْخَلْقِ لِأَن يُوَحِّدُوهُ وَيَعْبُدُوهُ .  
 وَقِيلَ : إِنَّمَا خَلَقَهُمْ حَقَاءَ مُؤْمِنِينَ ؛ لَمَّا اخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ ﴿ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ قُلُوبًا بَلَى ﴾ ؛ فَلَا يُوَجَدُ أَحَدٌ إِلَّا مُقِرًّا  
 أَنَّ لَهُ رَبًّا وَإِنْ أَشْرَكَ بِهِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْآتِيَةِ وَهَذَا الْخَبَرِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَّرَ عَقُولَ الْخَلْقِ عَلَى  
 التَّوْحِيدِ وَالْإِقْرَارِ بِالصَّنَاعِ فِي بَدَنِ الْخَلْقِ عِنْدَ الْمِيثَاقِ ؛ فَتَلَوَّبُ جَمِيعِ الْخَلْقِ مَذْعَنَةٌ بِذَلِكَ وَإِنْ جَعَلُوهُ مَعَانِدَةً )) .

(٥) كَذَا فِي التَّوْحِيدِ ، وَفِي الْكَافِي (( عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِ )) .

(٦) كَذَا فِي التَّوْحِيدِ ، وَزَادَ فِي الْكَافِي : ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَالَ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ قُلُوبًا بَلَى ﴾ .

كَالْفَرْ، فَعَرَّفَهُمْ ، وَأَرَاهُمْ نَفْسَهُ <sup>(١)</sup> ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدُ رَبَّهُ ، قَالَ <sup>(٢)</sup> : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - : ( كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ) يَعْنِي عَلَى الْمَعْرِفَةِ <sup>(٣)</sup> بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الشَّاهِدَةِ بِمَا قُلْنَاهُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ <sup>(٦)</sup> .

(١) كَذَا فِي الْكَافِي ، وَفِي التَّوْحِيدِ وَعَنْهُ فِي الْبَحَارِ : (( صُنْعُهُ )) .

(٢) فِي الْكَافِي وَالتَّوْحِيدِ : (( وَقَالَ )) .

(٣) كَذَا فِي التَّوْحِيدِ وَالْفُصُولِ الْمُهَيِّئَةِ عَنِ الْكَافِي ، وَفِي الْكَافِي وَشَرْحِهِ لِلْمَازَنْدَرَانِيِّ : (( يَعْنِي الْمَعْرِفَةَ )) .

(٤) فِي الْكَافِي وَشَرْحِهِ : (( كَذَلِكَ قَوْلُهُ )) ، وَفِي التَّوْحِيدِ وَعَنْهُ فِي الْبَحَارِ : (( فَذَلِكَ قَوْلُهُ )) .

(٥) سُورَةُ الزُّحُرُفِ : الْآيَةُ ٨٧ .

(٦) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ - بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَغَيْرِهَا - : ص ٣١ : (( وَأَنْتَ إِذَا أَحْطَيْتَ خَيْرًا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ وَنَظَرْتَ إِلَيْهَا بِعَيْنِ الْبَصَرَةِ وَالْإِعْيَانِ رَأَيْتَهَا مِمَّا يُمْكِنُ التَّمَسُّكُ بِهَا لِلْقَاتِلِينَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ فِطْرِيَّةٌ إِلَّا أَنَّهَا مُجْمَلَةٌ غَيْرُ مُفَصَّلَةٍ . وَفِي الْأَخْبَارِ مَا يَعَارِضُهَا . عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ مَقُولٌ مَعَ مَعْنَى : أَحَدَهَا مَا رَادَفَ الْضُرُورِيَّ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَسْبٍ وَلَا بُرْهَانٍ . وَالثَّانِي : عَلَى مَعْنَى الْخَلْقَةِ ، وَتَكُونُ لَفْظَةً ( عَلَى ) فِي قَوْلِهِ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ) : " كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ " عَلَى ظَاهِرِهَا لَمْ يَرَوْا بِهَا غَيْرَةً ، وَتَكُونُ الْمَعْنَى : كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْخَلْقَةِ ، الثَّلَاثَةُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادِيَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ ، لِأَنَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - قَدْ صَوَّرَ الْخَلْقَ وَخَلَقَهُمْ عَلَى وَجْهِهُ يَفْتَضِي بِالنَّظَرِ فِيهِ مَعْرِفَةَ الْإِيمَانِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْظُرُوا وَعَرَفُوا ، فَكَاثَةً - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ : كُلُّ مُخْلُوقٍ وَمَوْلُودٍ ، فَهُوَ يَدُلُّ بِمَخْلَقَتِهِ وَصُورَتِهِ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ غَدَلْ بَعْضُهُمْ فَصَارَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا ، وَهَذَا أَيْضًا مُحْتَمِلٌ فِي الْأَخْبَارِ . وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْفِطْرَةُ ، هِيَ النَّبِيُّ ، وَتَكُونُ ( عَلَى ) لِلتَّجْلِيلِ ، فَكَاثَةً قَالَ : كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ لِلنَّبِيِّ وَمِنْ أَجْلِ النَّبِيِّ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ مَنْ يُبْلِغُهُ مَبْلَغَ الْمُكَلِّفِينَ إِلَّا لِعِبَادَتِهِ ، فَيَضَعُ عِبَادَتِهِ ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، وَإِنَّمَا شَاعَ بَيَانُ إِطْلَاقِ الْفِطْرَةِ عَلَى النَّبِيِّ مَعَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْخَلْقَةُ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ هُوَ الْقَصْدُ بِهَا ، وَقَدْ يَجْرِي عَلَى الشَّيْءِ اسْمُ مَا لَهُ بِهِذَا الضَّرْبِ مِنَ الصَّلَاقِ وَالْإِحْصَاصِ ، وَعَلَى هَذَا يُؤَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ وَجْهَهُ لِلنَّبِيِّ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ أَرَادَ دِينَ اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ لَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِمَ خَلَقَ اللَّهُ ﴾ أَرَادَ بِهِ إِمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْمَادَّةَ لَمْ يَنْبَغِ الْعِبَادَةُ وَالطَّاعَةُ لِسِمْمَا يَحْتَمِلُ . وَبِالْجُمْلَةِ ، فَهَلْهُوَ الْأَخْبَارُ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَيَّدَةً بِمَحْسَبِ الظَّاهِرِ لِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا أَنَّهَا قَابِلَةٌ لِهَذَا الْقَائِلِ ، وَمِنْ هُنَا لَحَبَّ السَّيِّدِ ابْنِ طَاوُوسٍ فِي كِتَابِ الْمَحْبُجَةِ لِمَرَّةٍ -

وَأَمَّا مَا عَرْضَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجوبِ الاستدلالِ والنُّظَرِ ، فَهِيَ بِالْفَتْحِ حَدُّ  
الكثرة المتواترُ ؛ فالمرادُ بها المعرفة التفصيليةُ بالأدلةِ القرآنيةِ والأخبارِ النبويةِ وليست  
تلكَ بديهيةٌ ولا فطريةٌ . ومن هنا وقعَ بينَ أئمتنا - عليهمُ السلامُ - وبينَ سائرِ الفرقِ  
محالاتٌ ومنازعاتٌ وإيراداتٌ على المحلِّ شتى حيثُ تقبلُها عقولُ السَّائِلِينَ<sup>(١)</sup> .

= المُهْجَةُ إِلَى أَنْ مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ فِطْرِيَّةٌ لَكُنْهَا مَعْرِفَةٌ إِجْمَاعِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي أَشَارَتْ إِلَيْهَا الْأَخْبَارُ وَأَنَّهَا مِنْ صُنْعِ  
العبادِ وليسَ للعبادِ فِيهَا صُنْعٌ ... )) وذكرَ بعضها كَخَيْرِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ الْأَيْمِيِّ ذَكَرَهُ ؛ ثُمَّ قَالَ : (( وَالَّذِي يَدُلُّ  
عَلَى التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّ الْقَدْرَ الْإِجْمَاعِيَّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فِطْرِيٌّ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَسْبِيٌّ تَوْفِيقِيٌّ تَكْلِفِيٌّ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ  
فِيهِ إِلَّا بِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْمُحْكَمِيَّةُ وَالْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ ؛ وَأَنَّ مَنْ جَهِلَ ذَلِكَ لَا يَتَّصِفُ بِالْإِيمَانِ الْحَقِيقِيِّ ، بَلْ  
وَلَا الْإِسْلَامَ الْكَامِلَ ؛ لِمَا جَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ وَبَيَانِ ذَلِكَ التَّكْلِيفِ ... )) وَمَثَلٌ لِلذَلِكَ بِرَوَايَاتٍ .

(١) وَلِي الْقَوْلِ الشَّارِحُ : ص ٣٤ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْقَدْرَ الْإِجْمَاعِيَّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فِطْرِيٌّ وَمَا زَادَ كَسْبِيٌّ - :  
(( وَرُشِدٌ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ خَيْرُ الْمُفْضَلِ بْنِ عَمَرَ فِي التَّوْحِيدِ الْمُسْتَهْزَأِ بِالْإِلَهِيَّةِ : قَالَ : كَتَبَ الْمُفْضَلُ بْنُ  
عَمَرَ الْجَعْفِيُّ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْلَمُهُ أَنَّ أَقْوَامًا ظَهَرُوا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ  
الْمِلَّةِ يَجْحَدُونَ الرُّبُوبِيَّةَ ، وَيُجَادِلُونَ فِي ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ ، وَيُجِجُ عَلَيْهِمْ فِيمَا ادَّعَوْا  
بِحَسَبِ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ . فَكَتَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . [ أَمَّا  
بَعْدُ : وَفَقَّنَا اللَّهُ وَإِلَّاكَ لَطَاعِيهِ ، وَأَوْجَبَ لَنَا بِذَلِكَ رِضْوَانُهُ بِرَحْمَةٍ ] وَصَلَّ كَاتِبُكَ تَذَكُّرٌ فِيهِ مَا ظَهَرَ فِي مِلَّتِنَا ،  
وَذَلِكَ مِنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْإِلْحَادِ بِالرُّبُوبِيَّةِ قَدْ كَثُرَتْ عِدَّتُهُمْ وَاشْتَدَّتْ خُصُوفُهُمْ ، وَسَأَلَ أَنْ أَصْنَعَ لِلرُّدِّ  
عَلَيْهِمْ وَالتَّقْضِي لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ كِتَابًا عَلَى نَحْوِ مَا رَدَدْتُ عَلَى غَيْرِهِمْ " وَسَاقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ : " وَلَقَمَرِي  
مَا أَتَى الْجَهْلُالَ مِنْ قِبَلِ رَبِّهِمْ ؛ وَإِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ الدَّلَالَاتِ الْوَاضِحَاتِ وَالْعَلَامَاتِ الْبَيِّنَاتِ فِي خَلْقِهِمْ ، وَمَا يَعْيُونُ  
مِنْ مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالصَّنْعِ الْعَجِيبِ الْمُتَّقِنِ الدَّالِّ عَلَى الصَّانِعِ ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ قَتَحُوا عَلَى  
أَنْفُسِهِمْ أَبْوَابَ الْمَعَاصِي ، وَسَهَّلُوا لَهَا سَبِيلَ الشَّهَوَاتِ ، فَغَلَبَتِ الْأَهْوَاءُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، وَاسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ  
بِظُلْمِهِمْ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْمُحَابِينَ . وَالْعَجَبُ مِنْ مَخْلُوقٍ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ يَخْفَى عَلَى عِبَادِهِ  
وَهُوَ يَرَى أَثَرَ الصَّنْعِ فِي نَفْسِهِ بِتَرْكِيبِ يُهَيِّرُ عَقْلَهُ ، وَتَالِيفِ يُطِلُّ حِجَّتَهُ . وَلَقَمَرِي لَوْ تَفَكَّرُوا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ  
الْعِظَامِ لَعَانُوا مِنْ أَمْرِ التَّرْكِيبِ الْبَيِّنِ ، وَلَطَفَ التَّدْبِيرِ الظَّاهِرِ ، وَوُجُودِ الْأَشْيَاءِ مَخْلُوقَةٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ ، ثُمَّ  
تَحَوَّلَتْ مِنْ طَبِيعَةٍ إِلَى طَبِيعَةٍ ، وَصَنَعَةٍ بَعْدَ صَنِيعَةٍ ، مَا يَدُلُّهُمْ ذَلِكَ عَلَى الصَّانِعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ أَنْ  
يَكُونَ فِيهِ أَثَرُ تَدْبِيرٍ وَتَرْكِيبٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ عَالِقًا مُدَبِّرًا ، وَتَالِيفًا بِتَدْبِيرٍ يَهْدِي إِلَى وَاحِدٍ حَكِيمٍ . وَقَدْ =

ومنها عقليّة صرفت تلقى الوحي لأهل الزندقة والجاحدين للرُبوبيّة والتّصلفيّة والمُتعمّقين ؛ وهلمّ واجبة على الأوّحدين من المُكلّفين ، وقد نهوا سائر المُكلّفين أن

= وإني كتابك ورسمت لك كتاباً كنت نازعت فيه بعض أهل الأديان من أهل الإنكار ، وذلك الله كان يحضرنى طبيب من بلاد الهند ، وكان لا يزال ينازعني في رأيه ، ويجادلني عن ( " على " ) ضلاله ، فيتا هو يوماً يذق أهليجة ليخلطها دواءً أحجّت إليه من أدوية ، إذ عرض له شيء من كلامه الذي لم يزل ينازعني فيه من ادّعائه أن الدنيا لم تزل ولا تزال شجرة تبت وأخرى تسقط ، ونفس تؤلّد وأخرى تلتف ، وترعم أن اتحالي المعرفة بالله تعالى دعوى لا يثبت عليها ، ولا حجة لي فيها ، وأن ذلك أمر أخذته الآخر عن الأول ، والأصغر عن الأكبر ، وأن الأشياء المختلفة والمؤلفة والباطنة والظاهرة إما تُعرف بالحواس الخمس : نظّر العين ، وسمع الأذن ، وشمّ الشم ( في البحار " الأنف ) ، وذوق الفم ، ولمس الجوارح ، ثمّ الذاة ( " قاذ " ) منطقة على الأصل الذي وضعه فقال : لم يقع شيء من حواسي على خالي يؤدّي إلى قلبي ، إنكار الله تعالى . ثمّ قال : أخبرني بم حجج ( " حجج " ) في معرفة ربك التي ( " الذي " ) تصف قدرته وربوبيته ، وإما يعرف القلب الأشياء كلها بالدلالات الخمس التي وصفت لك ؟ قلت : بالعقل الذي في قلبي ، والدليل الذي أحجّ به في معرفته . قال : فإني يكون ما تقول وأنت تعرف أن القلب لا يعرف شيئاً بغير الحواس الخمس ( في البحار " الحواس الخمس " ) ؟ فهل عاينت ربك ببصر ، أو سمعت صوته بأذن ، أو شممته بنسيم ، أو ذقت بهم ، أو مسسته بيد فأدّى ذلك المعرفة إلى قلبك ؟ قلت : أرايت إذ أنكرت الله وجددته ، لأنك زعمت أنك لا تحسّ بحواسك التي تعرف بها الأشياء ، وأقررت أنا به هل بُد [ من ] أن يكون أحدنا صادقاً والآخر كاذباً ؟ قال : لا . قلت : أرايت إن كان القول قولك فهل يخاف عليّ شيء مما أخوفك به من عقاب الله ؟ قال : لا . قلت : أرايت إن كان كما أقول والحق في يدي السّ قد أخذت فيما كنت أحاذر من عقاب الخالق بالثقة وألّك قد وقعت بمحوروك وإنكارك في الهلكة ؟ قال : بلى . قلت : فإني أولى بالحزم والقرب من الحاجة ؟ قال : أنت ، إلا أنك من أمرك على ادّعاء وشبهة ، وأنا على يقين وثقة ، لأنني لا أرى حواسي الخمس أدركته ، وما لم تدركه حواسي فليس عندي بوجود . قلت : إله لَمّا عجزت حواسك عن إدراك الله أنكرته ، وأنا لَمّا عجزت حواسي عن إدراك الله تعالى صلتك به . قال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن كل شيء جرى فيه الرّ تركيب لجسم ، أو وقع عليه بصر اللون فما أدركته الأبصار ونالته الحواس فهو غير الله سبحانه لأنه لا يُشبه الخلق ، ولا يُشبهه الخلق ، وأن هذا الخلق يتقلّب بغير وزوال ، وكل شيء أحبه الضمير والزوال فهو يثقل ، وليس المخلوق كالحالي ولا المُحدث [ كالمحدث ] .

يَحْمُوا حَوْلَ حِمَاهَا وَيَلْجُوا لُجَّتَهَا ؛ فَيَكُونُوا مِنَ الْمُفَرِّقِينَ <sup>(١)</sup> ؛ وقد أشارَ لذلكَ قَوْلُهُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۝ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِابْنِهِ الْحَسَنِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ الْحُسَيْنِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - <sup>(٣)</sup> : (( نَعَمْ ؛ يَا بُنَيَّ <sup>(٤)</sup> ) ، لَوْ كَانَ لِرَبِّكَ شَرِيكَ لَأَتَيْتَكَ رُسُلَهُ وَلَعَرَفْتَ آيَاتِهِ <sup>(٥)</sup> )) ، وَقَوْلُهُ فِي عِلَّةِ رَوَايَاتِ : (( أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ <sup>(٦)</sup> )) . وَفِي خَبَرِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ

(١) وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِيُّ فِي رِسَالَةِ ( أَقْلٌ مَا يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِهِ ) — وَنَقَلَهَا عَنِ الْقَوْلِ الشَّارِحِ : ص ٤٠ — : (( وَإِنَّمَا زَجَرُوا عَنِ الْبَحْثِ وَالتَّفْتِيْشِ ضَعْفَاءُ الْعَوَامِّ ، وَأَمَّا عُلَمَاءُ الدِّينِ فَلَهُمْ الْخَوْصُ فِي غَمَرَاتِ الْإِشْكَالَاتِ . وَمَنْعُ الْعَوَامِّ عَنِ الْكَلَامِ يَجْرِي مَجْرَى مَنْعِ الصِّبْيَانِ عَنِ شَاطِئِ الدُّجَلَةِ ، فَأَمَّا ( " خَوْفًا " فِي نَسْخَةِ ) مِنَ الْفَرَقِ ، وَرِخْصَتُهُ الْأَعْيَاءَ الْأَقْوِيَاءَ بِضَاهِي رِخْصَةِ الْمَاهِرِ فِي صَنْعَةِ السَّاحَةِ ؛ لِأَنَّ هَهُنَا مَوْضِعَ غُرُورٍ وَمَزَلَّةٍ قَدِيمٍ ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ ضَعِيفٍ فِي عَقْلِهِ رَاجٍ مِنْ أَنَّهُ ( فِي الْأَصْلِ " مِنْ اللَّهِ " ) فِي كَمَالِ عَقْلِهِ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ كُلِّهَا ، وَأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَقْوِيَاءِ ، وَرَبَّمَا يَخْوِضُونَ وَيَعْرِقُونَ فِي بَحْرِ الْجَهْلَالَةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَسْتَعْرِضُونَ . وَالصُّوَابُ مَنْعُ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ — إِلَّا الشَّاذَّ النَّادِرَ الَّذِي لَا تَسْمَحُ الْأَعْيَاصُ مِنْهُمْ إِلَّا بِوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ — مِنْ تَجَاوُزِ سُلُوكِ مَسَلِكِ السُّلَفِ فِي الْإِيمَانِ الْمُرْسَلِ وَالتَّصْدِيقِ الْمُجْمَلِ بِكُلِّ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَآخِرُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَلَا تَفْتِيْشٍ ، وَالِاشْتغالُ بِالتَّفْتِيْشِ فِيهِ شَغْلٌ شَاغِلٌ ؛ إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ) حَيْثُ رَأَى الصَّحَابَةَ يَخْوِضُونَ فِي الْقَدْرِ بَعْدَ مَا غَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتْهُ ؛ فَقَالَ : " مَا بِهِذَا أَمْرُكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بَعْضٌ أَنْظَرُوا لِمَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ فَافْعَلُوا وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا " هَذَا تَبِيَّةٌ عَلَى فَتْحِ الْحَقِّ . انْتَهَى كَلَامُهُ )) .

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ : آيَةُ ٢٢ .

(٣) الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ وَصِيَّتِهِ لِابْنِهِ الْحَسَنِ ( عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ) كَمَا فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ : بَابِ الْمُخْتَارِ مِنْ كِتَابِهِ وَرِسَالَتِهِ وَعَهْدِيهِ وَوَصِيَاةٍ : رَقْمُ ٣١ وَعَنْهُ فِي الْبَحَارِ : ج ٤ : ص ٣١٧ : بَاب ٤ : ح ٤ ؛ وَكَذَلِكَ فِي تَحْفِيفِ الْعُقُولِ : ص ٧٢

(٤) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ ، وَفِي النَّهْجِ وَالتَّحْفِيفِ وَالبَحَارِ : (( وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ أَنَّهُ )) .

(٥) فِي النَّهْجِ وَالتَّحْفِيفِ وَالبَحَارِ : (( وَلَرَأَيْتَ أَتَارَ مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ ، وَلَعَرَفْتَ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ )) .

(٦) كَذَا فِي رَوَايَةِ فَحِّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْكَاطِمِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — كَمَا فِي الْكَافِي : ج ١ : ص ١٤٠ : بَابِ جَوَامِيعِ التَّرْجِيهِ : ح ٦ إِلَّا أَنَّ فِيهِ : (( أَوَّلُ الدِّينِ الْيَقِينُ بِ... )) ، وَفِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ : خُطْبَةُ ١ وَالْإِحْحَاجُ : ج ١ : ص ٢٩٦ ، جَاءَ فِي خُطْبَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : (( أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصْدِيقُ بِهِ ، وَكَمَالُ التَّصْدِيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الْإِعْلَاصُ لَهُ ، وَكَمَالُ الْإِعْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ )) .

الجرجاني عن الرضا - عليه السلام - كما في [ الكافي والتوحيد ] <sup>(١)</sup> قال : (( سألته : عن أدنى <sup>(٢)</sup> المعرفة ؟ . قال : الإقرار بالله لا إله غيره ولا شية <sup>(٣)</sup> له ولا نظير ، وأنه قديم مُتَبَتِّ مَوْجُودٌ غَيْرُ لَقِيدٍ ، وأنه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ )) ، وفي خبر عبد العزيز بن المهتدي <sup>(٤)</sup> كما فيهما <sup>(٥)</sup> أيضاً قال : (( سألت الرضا - عليه السلام - : عن التوحيد ؟ فقال : كُلُّ مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وَأَمَّنَ <sup>(٦)</sup> بِهَا ، فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ . فقلتُ : كيف يقرأها ؟ قال : [ كَمَا ] <sup>(٧)</sup> تقرأها النَّاسُ . وزادَ فيه <sup>(٨)</sup> : كذلك الله ربي ، كذلك الله ربي <sup>(٩)</sup> )) ، وفيهما <sup>(١٠)</sup> أيضاً عن طاهر بن حاتم - في حال استقامته - أنه كتب إلى الرجل <sup>(١١)</sup> : (( ما الذي لا يُجْتَرَأُ في معرفة الخالق بدونِه ؟ فكتبَ إليه : [ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا وَسَامِعًا وَبَصِيرًا ؛ وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يَرِيدُ . وَسُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ ( عليه السلام ) : عن الذي لا يُجْتَرَأُ بدونِ ذلك مِنْ

- (١) ما بين [ كَيْبَ في المطبوع (من) ، والخبر رُوِيَ في الكافي : ج ١ : ص ٨٦ : باب أدنى المعرفة :
- ١ ح ، والتوحيد : ص ٢٨٣ : باب ٤٠ أدنى ما يجزي من المعرفة : ح ١ . وكذا في عيون الأخبار : ج ٢ : ص ١٢٢ : باب ١١ : ح ٢٩ ، ولولا أن خبر طاهر بن حاتم لم يرد في العيون لكان ذكرناه معهما في الاستظهار .
- (٢) كذا في الكافي والتوحيد والعيون ، وفي المطبوع كُتِبَ خطأ : (( عن أو في المعرفة )) .
- (٣) كذا في العيون ، وفي الكافي والتوحيد : (( ولا شية )) .
- (٤) هذا هو الصواب كما في الكافي : ج ١ : ص ٩١ : باب التسمية : ح ٤ ، والتوحيد : ص ٢٨٤ : باب ٤٠ : ح ٣ ، وكذا في عيون الأخبار : ج ٢ : ص ١٢٢ : باب ١١ : ح ٣٠ ، وفي المطبوع كُتِبَ ( المهتدي ) .
- (٥) أي في الكافي والتوحيد .
- (٦) كذا في الكافي والتوحيد وأيضاً في العيون وَمَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ ، وَكُتِبَ في المطبوع : (( وأمر )) .
- (٧) ما بين [ اثباته عن الكافي والتوحيد والعيون ؛ وَلَمْ تَرِدْ في المطبوع وَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ سَهْوًا .
- (٨) كذا في المصادر الثلاثة ، وَهُوَ أَظْهَرُ ، وَكُتِبَ في المطبوع : (( فيها )) .
- (٩) كذا في بعض نسخ الكافي وفي بعضها ذُكِرَتْ مَرَّةً ، وفي التوحيد والعيون ذُكِرَتْ لثَلَاثًا .
- (١٠) هذا الصواب ، فَالْخَبَرُ رُوِيَ في الكافي والتوحيد ، وَكُتِبَ في المطبوع : (( فيها )) .
- (١١) رُوِيَ في الكافي : ج ١ : ص ٨٦ : باب أدنى المعرفة : ح ٢ ، ومطلة في التوحيد : ص ٢٨٤ : باب ٤٠ : ح ٤ .

معرفة الخالق ؛ فقال : [ <sup>(١)</sup> لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ؛ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا سَمِيعًا بَصِيرًا ؛ وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ] ، وفيهما <sup>(٢)</sup> بسند صحيح عن عاصم بن حميد قال : (( سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) عَنْ التَّوْحِيدِ ؛ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِيمٌ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْسَامٌ يَتَعَمَّقُونَ <sup>(٣)</sup> ؛ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ ۱ ۝ وَالْآيَاتُ مِنْ أَوَّلِ <sup>(٤)</sup> سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ <sup>(٥)</sup> الصُّدُورِ ۝ ۱ ۝ ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَلَتْ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَبَلَغَتْ حَدَّ الْأَشْتِهَارِ ، وَكَشَفَتْ أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ لَيْسَ بِفِطْرِيٍّ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْإِعْتِبَارِ سَيِّمًا سُورَةَ التَّوْحِيدِ وَالْآيَاتُ مِنْ ( الْحَدِيدِ ) ، وَلَوْ كَانَتْ بِدِيهِيَّةً لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ وَالتَّحْدِيدِ ، وَلَمْ يَتَوَقَّفِ التَّكْلِيفُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ .

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ بِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صَنَعٌ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْخَالِقِ مِثْلَ خَبَرِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ وَخَبَرِ بُرَيْدٍ <sup>(٦)</sup> الْعَجَلِيِّ - كَمَا فِي الْكَافِي وَ[ التَّوْحِيدِ ] <sup>(٧)</sup> - قَالَ : (( قُلْتُ لِلصَّادِقِ <sup>(٨)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : الْمَعْرِفَةُ مِنْ صَنَعٍ مَنْ هِيَ ؟ قَالَ : مِنْ صَنَعِ اللَّهِ

(١) مَا بَيْنَ [ ائْتِنَاهُ عَنْ الْكَافِي . وَصُورَةُ الْخَبَرِ فِي التَّوْحِيدِ هَكَذَا : (( عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ بْنِ مَاهُوهِ قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى الطَّوْسِبِ - يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ - : مَا الَّذِي لَا تُجَرِّئُ مَعْرِفَةَ الْخَالِقِ بِدُونِهِ ؟ فَكَتَبَ : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ؛ وَلَمْ يَزَلْ سَمِيعًا وَعَلِيمًا وَبَصِيرًا ؛ وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ )) .

(٢) أَيُّ فِي الْكَافِي : ج ١ : ص ٩١ : بَابُ التَّسْبِيحِ : ح ٣ وَالتَّوْحِيدِ : ص ٢٨٣ : بَاب ٤٠ : ح ٢ . وَعَنِ الْكَافِي فِي شَرْحِهِ لِلْمَازَنْدَرَانِيِّ : ج ٣ : ص ١٤٤ وَالْفُصُولُ الْمُهَيْمَةُ : ص ١٧٠ : بَاب ١٨ : ح ١ ( ١٠٨ ) .

(٣) فِي الْكَافِي وَشَرْحِهِ وَالْفُصُولُ الْمُهَيْمَةُ وَالتَّوْحِيدِ : (( مُتَعَمَّقُونَ )) .

(٤) لَفْظَةُ ( أَوَّلِ ) لَمْ تَرُدْ فِي الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ ؛ بَلْ فِيهَا : (( وَالْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ )) ؛ وَلَعَلَّهَا بَيَانٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ . وَهَذِهِ الْآيَاتُ هِيَ مِنْ ١ إِلَى ٦ .

(٥) مَا بَيْنَ [ ائْتِنَاهُ لَوَرُودِهِ فِي الْكَافِي وَشَرْحِهِ وَالْفُصُولِ وَالتَّوْحِيدِ .

(٦) كَذَا فِي الْكَافِي وَالتَّوْحِيدِ وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ فَهُوَ بُرَيْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ ، وَكُتِبَتْ فِي الْمَطْبُوعِ (( يُزِيدُ )) .

(٧) مَا ائْتِنَاهُ بَيْنَ [ هُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُمَا رَوَاهُ فِي التَّوْحِيدِ لَا فِي (( الْفَقِيهِ )) كَمَا كُتِبَ فِي الْمَطْبُوعِ .

(٨) فِي التَّوْحِيدِ : ص ٤١٠ : بَاب ٦٤ : ح ١ ، وَالْكَافِي : ج ١ : ص ١٦٣ : بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلِزُومِ الْحُجَّةِ ح ٢ ، وَكَذَا فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ : ص ٣٦ : (( قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - )) .



لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ)) ؛ هَكَذَا فِي الْأَوَّلِ ، وَفِي الثَّانِي <sup>(١)</sup> : (( لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوهُ <sup>(٢)</sup> )) وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعْرِفَهُمْ بِقَدْسِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا )) ؛ فَالْمُرَادُ بِهَا هِيَ الْإِلَهَامُ وَالتَّوَرُّ الْمُتَجَسُّسُ مِنْ عَالَمِ الْقُلُوبِ عَلَى الْقُلُوبِ الْمُسْتَعْتَلَةِ لِلْقَبُولِ ، وَلَيْسَ هَذَا مَخْتَصّاً بِالنُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ ؛ بَلْ أَوْدَعَهُ سَائِرَ الْمُبْهَمَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ ؛ بَلْ الْجُمَادَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَالتَّحَرُّكَاتِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ . وَإِنَّمَا كُلُّفَ النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ بِهَا بِمَا هُوَ زِيَادَةٌ عَلَى هَذَا الْإِلَهَامِ الْمُحْتَاجِ فِي تَحْصِيلِهِ إِلَى الْكَسْبِ وَالتَّحْصِيلِ عَلَى أَيْدِي أُمَّتِنَا وَنَوَابِهِمْ فُرُوعاً وَأَصُولاً .

وَتِلْكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي مِنَ اللَّهِ فِطْرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ يُلْقِيهَا فِي رَوْعِهِ سِوَاءَ تَوَقُّفَتْ عَلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ بِالْآيَاتِ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي الْآيَاتِ كَمَا أَعْطَاهُمْ تِلْكَ الْعُقُولَ وَكُلَّفَهَا ، وَهِيَ مَفَارِقَةٌ لِلْأُبْدَانِ ، وَجَعَلَ لِكُلِّ أَحَدٍ قَدْرًا مِنْهَا لَا يَتَجَاوَزُهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ إِلَّا بِعَنَايَةِ مِنَ اللَّهِ ، وَأَعْمَالٌ مُطَابِقَةٌ لِمَا أَمَرَ وَنَهَى فِيهَا يَبْلُغُ الْغَايَةَ وَالْمُنْتَهَى <sup>(٤)</sup> .

(١) الكافي : ج ١ : ص ١٦٤ : بَابُ حَجَجِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ : ح ١ وَعَنْهُ فِي شَرْحِهِ لِلْمَازِلِ لِرَافِعِي : ج ٥ : ص ٦٠ وَالْفُصُولُ الْمُهَيِّمَةُ : ص ٦٧٧ : بَابُ ٧٤ : ح ٢ (١٠٦٥) وَالتَّوْحِيدُ : ص ٤١٢ : بَابُ ٦٤ : ح ٨ .

(٢) فِي الْكَافِي وَشَرْحِهِ وَالْفُصُولِ وَالتَّوْحِيدِ : (( أَنْ يَعْرِفُوا )) .

(٣) لِقِطْعَةٍ (( بِقَدْسِهِ )) لَمْ تَرِدْ فِي الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ .

(٤) قَالَ فِي الْقَوْلِ الشَّارِحِ : ص ٣٦ (( وَلَا بَنَاقِي هَذَا مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ الثَّاقِبَةِ لِلْمَعْرِفَةِ لِلْخَالِقِ بِالْخَلْقِ كَمَا جَاءَ فِي صَحِيحَةِ مَنصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَمَا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ : قَالَ : " قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِنِّي نَازِلٌ قَرُومًا ، فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُعْرِفَ بِخَلْقِهِ ، بَلِ الْعِبَادُ يُعْرِفُونَ بِاللَّهِ ، فَقَالَ : رَحِمَكَ اللَّهُ " ... )) وَسَاقَ رَوَايَاتٍ أُخَرَ ، ثُمَّ قَالَ : (( وَكَذَلِكَ مَا فِي دَعَاءِ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (يَوْمَ عَرَفَةَ) : " كَيْفَ يُسْتَدَلُّ عَلَيْكَ بِمَا هُوَ فِي وَجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْكَ ، أَيْهَكُونُ لِيَعْرِكَ مِنَ الظُّهُورِ مَا لَيْسَ لَكَ ؛ حَتَّى يَكُونُ هُوَ الْمُظْهَرُ لَكَ ، مَتَى غِبْتَ حَتَّى لِحَاجٍ إِلَى ذَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْكَ ، وَمَتَى بَعُدْتَ حَتَّى تَكُونَ الْآثَارُ هِيَ الَّتِي تُؤْمِلُ إِلَيْكَ ، هَمَيْتُ هَيْتَ لَا تَزَالُ وَلَا تَزَالُ عَنْهَا رَقَبَتًا ، وَخَسِرْتَ مَصْلَفَةَ عَبْدٍ لَمْ يُحْمَلْ لَهُ مِنْ حَبْلِكَ لَمِيَّتًا " ؛ وَفِي هَذَا الدَّعَاءِ لَقَرَاتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ ذَاتِهِ فِطْرِيَّةٌ ، قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا عَلِيٌّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي دَعَاءِ الصَّبَاحِ بِقَوْلِهِ : -

**وبالجملة؛ فالمعرفة ذات مراتب، والعاجز عن أصلها بالدليل والبيان والبرهان يتوصل بالتقليد لذوي العصمة والتسديد؛ حتى الأوحدون في مواضع منها ومراتب عجزوا عن الارتقاء لها؛ فقلدوا فيها أنمتهم واقتفوا آثارهم. فما هذه العلوم والمعارف في التعريف والتقليد إلا كالفروع المتفرقة على جوار سلوك جاذبها؛ فمن وجب الرجوع إليه في شيء منها لمقام الاستخلاف؛ وجب الرجوع إليهم**

- "مَا مِنْ دَلٍّ عَلَى ذَاتِهِ بِذَاتِهِ، وَتَنَزَّ عَنْ مُجَاسَسَةِ مَخْلُوقَاتِهِ"، وكذلك ما جاء في الأخبار كما في كتاب التوحيد وغيره كخبر الفضل بن السكوني قال: "قال أمير المؤمنين (عليه السلام) اعرفوا الله بالله". - وإن كان مُحْتَمِلًا لعان قد ذكروها شارحًا، وسجى تلك المعاني -؛ لَأَنَّا نَحِبُّ عَنْهَا بَأْنَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى مَرَاتِبٍ فَالْخَاصُّ مَعْرِفَتُهُمُ بِالْحَقِّ لِلْأَشْيَاءِ؛ وَلِهَذَا عَرَفُوا اللَّهَ؛ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَتَرْنَاهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَلَمْ يَلْفُظْ سَمْعُ اللَّهِ الْحَقُّ أَوْلَمَ يَكْفُرْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، ثُمَّ بَعْدَ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ الْمَعْرِفَةُ بِالْأَخْبَارِ التَّفْسِيَّةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي تِلْكَ الْأَخْبَارِ وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ أَخْبَارُ: "بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟" قَالَ: بِفَسْحِ الْعَزَامِ؛ عَرَفْتُ فَحِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَزَمِي"، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا الْإِسْتِدْلَالُ بِمَصْنُوعَاتِ اللَّهِ وَهِيَ أَسْهَلُ دَلِيلٍ لِسَائِرِ الشَّاطِرِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى صَانِعٍ قَادِرٍ عَالِمٍ حَكِيمٍ، لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ الْمُخَصَّصَةِ بِهِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ ذَاتِهِ - كَمَا سَجِىءُ بَيَانُهُ -.

ولكلٍّ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ مَتَاوَنَةٌ بِتَفَاوُتِ قُوَّةِ التَّصَدِيقِ وَالْإِذْعَانِ وَضَعْفِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يُوجِبْ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فِي عَقَائِدِ الدِّينِ أَكْثَرَ مِنْهَا أَفَاضَةً عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَقْلِ وَالثَّرْوَةِ الْمُنْجَسِ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ الْعُقُولِ الَّذِي هُوَ الثَّرْوَةُ الْمُحْمَدِيَّةُ الْمَشَارُ إِلَى الْأَخْبَارِ الْمُسْتَفِيزَةِ بَأْنَ: "أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ" أَوْ "لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ" كَمَا فِي صَحِيحِ ابْنِ مَسْلَمٍ الْمَرْوِيِّ فِي الْكَافِي وَمَحَاسِنِ الْبَرْقِيِّ: "ثُمَّ اسْتَطَقَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: وَعَزَمْتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ عَلَيَّ (يُ الْمَصْلُوبِينَ) إِلَيَّ" مِنْكَ؛ وَلَا اكْتَمَلَتْ إِلَّا لِي مَنْ أَحَبُّ أَمَّا إِنِّي بِكَ أَمَرُ، وَبِكَ الْهَيَّ (يُ الْمَصْلُوبِينَ: "لَيْتَاكَ أَمَرُ، وَلَيْتَاكَ الْهَيَّ")، وَلَيْتَاكَ أَعَاقِبُ، وَلَيْتَاكَ أَنْتَبُ"، وَمَا جَاءَ أَيْضًا إِنَّمَا يُدَاقُ اللَّهُ النَّاسَ فِي الْحِسَابِ عَلَى قَدْرِ مَا آكَاهُمْ مِنْ الْعَقْلِ"، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا جَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَقْسَمَةِ لِلْإِيمَانِ إِلَى مَرَاتِبٍ بِأَعْيَانِ الْمُكَلَّفِينَ؛ وَأَنَّ صَاحِبَ الْمَرْتَبَةِ السُّفْلَى لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْتَبَةِ الْعُلَى، وَهَذَا كُلُّهُ شَاهِدٌ صَدِيقٌ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ تَفَاوُتِ فِي الْمَعْرِفَةِ الْفِطْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا كَمَا سَطَّعْتُكَ عَلَيْهِ فِيمَا سَأَيْتُ بِالْبَرَاهِينِ الْعَقْلِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِ)).

أصولاً؛ والكلُّ مجزٍ فيها، بل الإقرارُ بالمعجزِ عن بلوغِ غايتها ومداها هو البالغُ ماربها ومنها. وَمَنْ تَتَبَعَ خُطْبَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وتَقَرَّرَ أَثْمَتُنَا الْأَعْلَامُ الْوَارِدَةُ فِي مَقْلَمِ التَّوْحِيدِ عَرَفَ مَا بَيْنَهُ وَبُنِيَ عَلَيْهِ ذَلِكَ التَّشْيِيدُ.

وفيما ذكرناه هنا كفايةً لمن أَمِنَ نَظَرُهُ فِي تِلْكَ الْمَبَانِي؛ وَجَمَعَ بَيْنَ الْقَاصِي وَالْدَّانِي، وَمَنْ رَاجَعَ كِتَابَتَا الْمَشْرِإِ إِلَيْهِ وَقَفَ عَلَى جَلَّةِ الْمَحْجَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ.

\*\*\*\*\*

وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ طَبَاعَتِهَا وَصَفَ خُرُوفُهَا وَمَرَاجِعَتِهَا عَلَى أَصْلِهَا الْمَطْبُوعِ وَإِعْدَادِ هَوَاشِئِهَا فِي يَوْمِ الْأَحَدِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ الثَّنِينَ وَلِلَّائِينَ وَأَرْبَعِ مِنْهُ وَالْفَرَوِ ( ١٢/١٠/١٤٣٢هـ ) مِنْ الْهَجْرَةِ الثَّوْبَةِ عَلَى مَهَاجِرِهَا وَآلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَزْكَى التَّحِيَّةِ؛ بِيَدِ الْعَبْدِ الدَّلِيلِ الصَّغِيرِ الْمَطْلُوكِ لِلرَّبِّ الْعَزِيزِ الْكَبِيرِ؛ الْكَلاَزِمِ لِأَلِ الثَّوْبِ السَّرَاجِ الْكَبِيرِ، وَنَلْتَمِسُ مِنْ لَارِلِهَا الصَّلَاحَ عَمَّا زَاغَ عَنْهُ بَصَرُ الْحَقِيرِ، وَ﴿ عِيَاذُهُ بِسَلَكِ ﴾ بِمُحَمَّدٍ ﷺ الْمَعْتَرِ الْمَجِيرِ، الَّذِي ﴿ تَسْتَكِينُهُ خِيَةٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرِ ﴾.

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- التوحيد : ابن بابويه القمي ، الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم المقدسة .
- ٣- الكافي : الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ط ٣ ، ١٣٨٨ هـ .
- ٤- الفصول المهمة : الحر العاملي ، محمد بن الحسن . مؤسسة معارف إسلامي امام رضا ( عليه السلام ) ، بقم المقدسة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٥- القول الشارح : آل عصفور البهراني : حسين بن محمد . تحقيق الشيخ حسن آل عصفور ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، مؤسسة إسماعيليان ، بقم المقدسة ومركز العلمين للتحقيق والنشر بالبحرين .
- ٦- إحياء معالم الشيعة : آل عصفور ، عبد علي بن أحمد . انتشارات دار النشر ، بقم ط ١ ، ١٤٢٧ هـ .
- ٧- تحف العقول : الحراني ، أبو الحسين الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة . مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة . ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٨- تفسير العسكري : الإمام أبو محمد الحسن بن علي العسكري الهاشمي - عليه السلام - ، مدرسة الإمام المهدي - عليه السلام - ، قم المقدسة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٩- وسائل الشيعة : الحر العاملي ، محمد بن الحسن . مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، بقم المقدسة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ١٠- بحار الأنوار : المجلسي ، محمد باقر بن محمد تقي . مؤسسة الوفاء بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ١١- جامع الأخبار : الشعري ، تاج الدين محمد بن محمد . مؤسسة الأعلمي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٢- شرح أصول الكافي : المازندراني ، محمد صالح بن أحمد . تحقيق علي أكبر الغفاري .
- ١٣- عيون أخبار الرضا - عليه السلام - : ابن بابويه القمي ، الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين . مؤسسة الأعلمي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ( ١٩٨٤ م ) .
- ١٤- معاني الأخبار : ابن بابويه القمي ، الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين . مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة .
- ١٥- مجموعة فتاوى مطرقة : آل عصفور البهراني ، حسين بن محمد ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ١٦- رسائل المرتضى : أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى ، دار القرآن الكريم ، بقم ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٧- معارج الأصول : المحقق الحلي ، أبو القاسم جعفر بن الحسن . مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - بقم المقدسة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٨- نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، جنت الشريفو الرضي محمد بن الحسين بن موسى . دار الذخائر ، بقم المقدسة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .